تحالف مراقبة الانتخابات
من منظور
النوع الاجتماعي

تقدم في مشاركة النساء وتمثيلهنّ في الانتخابات النيابية مع وجود معيقات متجذرة

التحالف

جمعية معهد تضامن النساء الأردني وتجمع لجان المرأة الوطني الأردني

الفهرس

ص
مشروع صوّت لتفعيل دور المرأة والشباب في الحياة السياسية 1
تحديث منظومة الحياة السياسية 2
أبرز التعديلات الدستورية 3
أبرز التعديلات على قانوني الأحزاب والأحزاب 3
المشاركة السياسية للمرأة الأردنية – استعراض تاريخي 4
التمثيل النسائي في المجالس النيابية: مشهد 1989- 2024 4
التمثيل النسائي في الأحزاب: مشهد 1992-2024 7
السياق العام للانتخابات عام 2024 8
إدارة العملية الانتخابية عام 2024 9
تشكيل تحالف للمراقبة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي 10
المراقبة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي 2024 10
اختيار المشرفين والمشرفات للإشراف على فريق الرقابة وتدريبهم/نّ 12
آلية التوزيع والدوائر الانتخابية التي تمت المراقبة عليها 14
التدريب الميداني لفريق الرقابة المكوّن من 200 شاب وشابة 16
إنهاء الاستعداد للرقابة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي 17
تقارير الرصد التفصيلية وفقاً لتحليل النماذج لمراقبة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي 17
توجهات الناخبين والناخبات 18
تشكيل القوائم والدعاية الانتخابية 19
صورة رقم 2 24
محتوى البرنامج الانتخابي 25
ترتيب المرشحات في بعض القوائم الحزبية وأوضاعهنّ داخل الحزب 30
مراقبة مراكز الاقتراع 31
مراكز الاقتراع المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة 32

رصد الحوادث المهمة 35
عملية الاقتراع 36
إقفال صناديق الاقتراع 38
عملية الفرز 39
النتائج الرئيسية 41
التوصيات 42

تحالف مراقبة الانتخابات
من منظور
النوع الاجتماعي

الملخص التنفيذي

تشكل تحالف تجمع لجان المرأة الوطني وجمعية معهد تضامن النساء الأردني للمراقبة على الانتخابات النيابية العشرون لعام 2024، تحت مظلة وباعتماد من الهيئة المستقلة للانتخابات، حيث تمت المراقبة على جميع مراحل العملية الانتخابية، جداول الناخبين، الدعاية الانتخابية بما فيها تسليط الضوء على العنف الانتخابي، حيث إن أهداف التحالف الرئيسية هي:

- المراقبة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي
- تسليط الضوء على مشاركة المرأة الأردنية السياسية
- وتفعيل دورها في الحياة العامة والسياسية
- التركيز على الشباب والشابات وأهمية دورهم في هذا السياق

لقد عمل التحالف من خلال مسارات عديدة في إطار المنتدى الانتخابي حيث هدف إلى رفع الوعي بأهمية المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية وتزويدهم بالمعارف والمعلومات حول كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية بما في ذلك عملية تطوير التشريعات، والنظم ذات العلاقة، بالإضافة على تحفيز المشاركين الفاعلة والمؤثرة في الحياة العامة وخاصة ما يتعلق بمشاركة الشباب والنساء.

وبعد اعتماد التحالف من قبل مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب تم تسجيل الراصدين/ات وفق منصة الهيئة المعتمدة وذلك من أجل استخراج الباجات التي تخولهم للدخول إلى مراكز الاقتراع والفرز.

اعتمد التحالف على منهجية قائمة على معايير التوزيع الاحصائي والجغرافي والتي اعدت مسبقًا لتوزيع المراقبين والمراقبات الذين تم اعتمادهم للمشاركة في عملية الرقابة على الانتخابات، حيث تم اختيار 224 مراقب ومراقبة، ومن ضمن هذا العدد تم اختيار 24 مشارك ومشاركة كضباط ارتباط بين التحالف والمراقبين، بالإضافة لكل ما يتعلق بالعملية التنظيمية واللوجستية وتوزيعهم على مراكز الاقتراع والفرز.

كذلك تم تنفيذ تدريب متقدم لضباط الارتباط على مدار 3 أيام في العاصمة الأردنية عمان، حيث تم تدريبهم على عدد من الموضوعات منها:

1- المحور القانوني، الدستور الأردني، قانوني الانتخاب والأحزاب.
2- آليات الرقابة المحلية والدولية.
3- تطبيق عملية على نماذج المراقبة التي سيتم استخدامها يوم الاقتراع.

وبعد الانتهاء من تدريب ضباط الارتباط التدريب المتقدمة عمل ضباط الارتباط على نقل التدريبات إلى المشرفين/ات في المحافظات المستهدفة، حيث بلغ عدد المحافظات 6 محافظات ضمن 12 دائرة انتخابية، وهي عمان، إربد، الكرك، الطفيلة، البلقاء، بدو الشمال، بدو الجنوب، بدو الوسط.

أيضًا عمل ضباط الارتباط على تدريب المراقبين/ات على كيفية تعبئة النماذج المخصصة للرصد والرقابة وعددها 6 نماذج، منها:

- فتح الصندوق
- مراقبة عملية الاقتراع
- تدوين وتوثيق الحوادث المهمة
- اغلاق الصندوق
- نماذج الفرز
- مدى حساسية مراكز الاقتراع لذوي وذوات الإعاقة.

بدأت عملية المراقبة منذ بدء فتح الصناديق إلى غاية انتهاء الاقتراع حسب الوقت المحدد من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب.

أمثلة على بعض التحديات منها:

تم رصد بعض الانتهاكات مثل تأخر فتح الصناديق في بعض مراكز الاقتراع منها:

- التأخر في فتح الصناديق
- ضعف التنظيم من قبل لجان الانتخاب، وبالتالي تأخر بدء الاقتراع
- التصويت العلني
- التصويت الجماعي في بعض المحافظات والدوائر الانتخابية
- وجود الدعايات الانتخابية داخل غرف الاقتراع بأشكالها المختلفة.

استمرت الدعاية الانتخابية الإلكترونية لغاية اغلاق صناديق الاقتراع وبعض القوائم، وكذلك الأحزاب، حيث لم تلزم بفترة الصمت الانتخابي قبل 24 ساعة من فتح الصناديق، إذ استمرت الدعاية الانتخابية بأشكال متعددة أهمها ارسال الرسائل النصية والدعائية إلى هواتف الناخبين/ات.

حالات من العنف الانتخابي تجاه المرشحات والناخبات

حدثت بعض أشكال العنف الانتخابي في بعض المواقع وبشكل خاص على مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" وغيره عدد من التعليقات الجارحة والمسيئة تجاه بعض المرشحات / الناخبات/ وبشكل لافت، ومن بين الملاحظات التي وردت من الميدان يوم الاقتراع كان هناك تذمر كبير من قبل بعض لجان الانتخاب عند حضور النساء للاقتراع، **ووصمهنّ بأنهنّ لا يصلحنّ للمشاركة السياسية، والانتخاب "شو جيبهنّ يقعدنّ في الدار".**

كما وردت العديد من الملاحظات على مراكز الاقتراع بأنها لم تراعِ خصوصية وحساسية مشاركة كبار السن، بحيث كانت غرفة الاقتراع بالطوابق العلوية من المركز، ولم يتمكنوا من ممارسة حقهم الانتخابي بسبب عدم توفر مصاعد إلى الطوابق العلوية، وهو ما تمت الإشارة إليهِ في الانتخابات السابقة "الدورة التاسعة عشر"، علمًا بأن بعض الحالات تم حملها على الكراسي من قبل بعض المتواجدين "الناخبين، والمتبرعين في مركز الاقتراع، مما سبب حرجًا كبيرًا لهذهِ الفئات.

أيضًا بعض مراكز الاقتراع المخصصة ذوي وذوات الإعاقة لم تكن مهيئة بالشكل المطلوب وحسب المتطلبات والمعايير اللازمة مثل: وتوفر الارشادات الرئيسية بشكل كافٍ وواضح، بالإضافة إلى أن بعض مراكز الاقتراع كانت أبواب الغرف أصغر من الحجم المطلوب لدخول كراسي ذوي الإعاقة الحركية مما شكل تحديًا إضافيًا.

وبالإضافة إلى كل ما ذكر أعلاه فقد تم رصد حالات تتعلق بمشاركة شخص من متلازمة داون بممارسة الاقتراع، وغيرها من الملاحظات، علمًا بأنه عند العودة إلى ذوي الاختصاص أفادوا بأن هذهِ الفئة غير مؤهلة للمشاركة تتعلق بالكفاءة والإدراك الواعي والكامل.

بناءً على التحديات المرصودة، يمكن استخدام التكنولوجيا لتعزيز نزاهة وشفافية العملية الانتخابية من خلال تطوير نظام إلكتروني واستخدام كاميرات ذكية للكشف عن المخالفات تلقائيًا، وتطبيق خاص للمراقبين يسرع عملية التحقق وتقديم التقارير، بالإضافة إلى ذلك، يمكن توفير برنامج ذكي للالتزام بفترة الصمت الانتخابي وتطبيق توعية تفاعلي يساعد الناخبين على فهم نظام التصويت.

تحالف مراقبة الانتخابات
من منظور
النوع الاجتماعي

جمعية معهد تضامن النساء الأردني
Solidarity Is Global Institute-JO

تجمع لجان المرأة الوطني الأردني
Jordanian National Forum for Women

مشروع صوّت لتفعيل دور المرأة والشباب في الحياة السياسية

تبنت جمعية معهد تضامن النساء الأردني بالشراكة مع تجمع لجان المرأة الوطني الأردني مشروع "صوّت" لتفعيل دور المرأة والشباب في الحياة السياسية، بتمويل من مؤسسة روتجرز الهولندية كجزء من المشروع المنفذ من عام 2020، والذي يستهدف النساء والشباب من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة؛ وفي عام 2024 ارتأت "تضامن" أن تخصص أنشطة المشروع للمشاركة السياسية لإن عام 2024 ستجرى فيهِ الانتخابات النيابية لمجلس النواب العشرون.

ويسعى المشروع إلى تفعيل دور المرأة والشباب في الحياة السياسية من خلال مشاركتهم/نّ الفاعلة في مختلف المجالات السياسية، وتزامنًا مع مخرجات لجنة التحديث السياسي، والتعديلات الدستورية وبشكل خاص المادة 6/6 المادة 6\6 "(تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز)".

كما ويتطرق المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تمكين النساء والفتيات والشباب سياسيًا
2. رفع الوعي بالمشاركة السياسية للنساء والفتيات والشباب
3. زيادة مشاركة النساء والفتيات والشباب في الحياة السياسية
4. معالجة الفجوات والتحديات لمشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية
5. تعزيز مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في الحياة السياسية للمرأة والشباب
6. زيادة تحفيز النساء على اثبات وترسيخ أدورهنّ في المشاركة السياسية والحياة الحزبية ورفع مستوى مشاركتهنّ وتمكينهنّ بشكل فاعل.
7. الحث على زيادة نسبة تولي النساء والشباب المواقع القيادة والمتقدمة وصنع القرار.

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة لا بد من القيام بتنفيذ عدد من الأنشطة التي تساهم في تحقيق أهداف المشروع والتي تتضمن ما يلي:

1- تفعيل المنتدى الانتخابي

2- تشكيل فريق مراقبين ومراقبات

3- تفعيل تحالف عين على النساء

4- تدريب الرقابة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي

5- جلسات حوارية تتعلق بالمشاركة السياسية والحزبية

6- إجراء دراسة بحثية حول العنف الانتخابي على منصات التواصل الاجتماعي

7- حملات مناصرة وكسب تأييد

8- حملة 16 يوم متخصصة بالمشاركة السياسية

9- مؤتمر الشباب والتكنولوجيا حول المشاركة السياسية والحزبية

10- لقاءات مع صناع القرار بخصوص دعم مشاركة الشباب والشابات في الحياة السياسية

تحديث منظومة الحياة السياسية

تم تشكيل لجنة تحديث منظومة الحياة السياسية بتوجيه من الملك عبد الله الثاني بن الحسين عام 2021 وبرئاسة رئيس الوزراء الأسبق سمير الرفاعي، والتي كانت مهمتها وضع مشروع قانون جديد للانتخاب ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، والنظر بالتعديلات الدستورية المتصلة حكمًا بالقانونين وآليات العمل النيابي.

تألفت اللجنة من 92 عضوًا يمثلون مختلف الأطياف السياسية والفكرية ومختلف القطاعات، تقديم التوصيات المتعلقة بتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية، وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار، وتهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة.

توزع أعضاء وعضوات اللجنة الملكية ضمن ست لجان فرعية هي:

1. لجنة الانتخاب
2. لجنة الأحزاب السياسية
3. لجنة تمكين الشباب
4. لجنة تمكين المرأة
5. لجنة الإدارة المحلية

6. لجنة التعديلات الدستورية المتصلة بقانوني الانتخاب والأحزاب وآليات العمل النيابي

إن أبرز المخرجات التي جاءت بها هذه اللجان تركز على تحديث الحياة السياسية، وتمكين المرأة والشباب، حيث بدأت التعديلات بدءًا الدستور الأردني وهو قمة الهرم التشريعي لكافة التشريعات والقوانين الأردنية.

أبرز التعديلات الدستورية

ان اهم المخرجات التي خرجت بها منظومة الحياة السياسية هي تعديل الدستور الأردني وأول ما تم تعديله لضمان العدالة والمساواة بين المواطنين والمواطنات هي تعديل عنوان الفصل الثاني "حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم" بإضافة كلمة الأردنيات، بالإضافة إلى الفصل الثاني /5 والتي تنص على "يحمي القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة، كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء ويمنع الإساءة والاستغلال.

كما تمت إضافة المادة 6 إلى الفصل الثاني والتي نصت على "تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والانصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز، وأجريت أيضًا تعديلات على البند رقم 7 الفصل الثاني من الدستور بإضافة كفالة تمكين الشباب ضمن حدود إمكانية الدولة من أجل المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنمية قدراتهم، ودعم ابداعاتهم، وابتكاراتهم.

وقد تضمنت التعديلات الدستورية أيضًا عام 2022 تعديلات أخرى على محاور وفصول ومواد الدستور الأردني ذات علاقة بصلاحيات الملك وتعيين وإقالة عدد من المناصب، وتعديلات على الاحكام العامة الأخرى.

أبرز التعديلات على قانوني الأحزاب والأحزاب

لقد رفع قانون الانتخاب عدد أعضاء مجلس النواب من 130 إلى 138، خصص منها 41 مقعدا للأحزاب، حيث إن النسبة للقوائم الحزبية في انتخابات 2024 المجلس العشرون لا تقل عن ثلث نقاعد مجلس النواب، وفي الانتخابات التي تليها سيخصص للقوائم الحزبية نحو 50% من عدد المقاعد، وصولاً إلى حالة يكون فيها معظم التمثيل البرلماني منوطا بالأحزاب السياسية فقط.

واختلف نظام الكوتا في قانون الانتخاب عام 2022 عن القوانين السابقة، إذ أصبحت الكوتا على مستوى الدائرة الانتخابية بدل المحافظة، ما يعني أن الحد الأدنى لوجود النساء في مجلس النواب يكون 18 على عدد الدوائر الانتخابية، وليس 15 كما كانت سابقا، وعلى مستوى القائمة الحزبية من أول 3 مترشحين يجب أن تكون امرأة، ومن أول 6 يجب أن تكون امرأتين؛ إن هذه التعديلات ساهمت في رفع نسبة تمثيل

النساء في المجلس النيابي العشرين عام 2024 إلى 19.5% في الوقت الذي لم ترتفع فيهِ سابقًا عن 15%.

المشاركة السياسية للمرأة الأردنية – استعراض تاريخي

حصلت النساء الأردنيات على حقهن في الانتخاب والترشيح عام 1974، وبسبب تجميد الحياة البرلمانية لم تتح لهن فرصة المشاركة الفعلية إلا عام 1984 في الانتخابات التكميلية لشغور عدد من المقاعد بسبب الوفاة، وكانت مشاركتهن كناخبات لعدم ترشح أي امرأة في حينه.

التمثيل النسائي في المجالس النيابية: مشهد 1989- 2024

لقد كان عام 1989 الذي شهد انتخابات مجلس النواب الأردني الحادي عشر، الانطلاقة الحقيقية لمشاركة النساء انتخابا وترشيحاً، فيشير التقرير الوطني "تقدم المرأة الأردنية نحو العدالة والمشاركة والمساواة (2010-2011)" والصادر عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الى ترشح (12) امرأة من أصل (647) مرشحاً ومرشحة أي ما نسبته (1.85%) بسبع دوائر من أصل (20) دائرة انتخابية، ولم تفز أي من المرشحات في تلك الانتخابات علماً بأن بعضهن حصل على مواقع متقدمة من حيث عدد الأصوات.

بالرغم من تراجع عدد المرشحات في الانتخابات النيابية لعام 1993 ليصل الى ثلاث مرشحات من أصل (534) مرشحاً ومرشحة أي ما نسبته (0.56%)، إلا أن السيدة توجان فيصل فازت لتكون المرأة الأردنية الأولى التي تدخل مجلس النواب، وشكلت نسبة تمثيل النساء (1.25%) أي مقعد واحد من أصل 80 مقعداً.

ومنذ انتخابات المجلس النيابي الثاني عشر وحتى المجلس النيابي الثالث عشر عام 1993 حتى عام 1997 أجريت العديد من الندوات واستطلاعات الرأي حول تخصيص كوتا للنساء في مجلس النواب، وما بين مؤيد ومعارض حسمت نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1997 ضرورة تخصيص مقاعد للنساء، فعلى الرغم من ترشح (17) سيدة من أصل (561) مرشحاً ومرشحة أي ما نسبته (3.2%)، إلا أنه لم تفز أي من المرشحات حيث جاءت خالية تمامًا من النساء.

وبموجب قانون الانتخاب رقم (34) لعام 2001 والذي عدل عام 2003، وبعد استعراض مخرجات وثيقة الأردن أولًا، خصصت مقاعد على نظام الكوتا النسائية، فقد تم تعديل على أثرها قانون الانتخاب وبلغت الكوتا ستة مقاعد من إجمالي 110 مقاعد أي ما نسبته (5.5%)، حيث أجريت انتخابات مجلس النواب الرابع عشر عام 2003 وترشحت (54) سيدة من أصل (819) مرشحاً ومرشحة أي ما نسبته (6.6%)، ولم تفز النساء بالتنافس حينها، وإنما فقط بالمقاعد المخصصة لنظام الكوتا النسائية، حيث فازت كل من حياة

حسين علي مسيمي، فلك سليمان مبارك الجمعاني، ناريمان زهير احمد الروسان، انصاف احمد سلامة الخوالدة، زكية محمد سليمان الشمايلة، ادب مبارك صالح السعود.

وشكلت انتخابات مجلس النواب الخامس عشر عام 2007 نقلة نوعية للنساء الأردنيات من حيث أعداد المرشحات التي بلغت ما نسبته (22.5%)، فقد ترشحت (199) سيدة من أصل (885) مرشحاً ومرشحة، إلا أنه لم يرافقه زيادة في عدد النساء الفائزات بالتنافس وكان التمثيل النسائي في المجلس ما نسبته (6.36%)، حيث فازت مرشحة واحدة بالتنافس وهي السيدة فلك الجمعاني فيما فازت بالمقاعد الستة المخصصة للكوتا النسائية كل من انصاف أحمد سلامة الخوالدة، حمدية نواف فارس القويدر، ريم احمد قاسم عبدالرزاق ثروت سلامه محمد العمرو، ناريمان زهير احمد الروسان، آمنة سليمان عبدالله الغراغير.

وفي عام 2010 صدر قانون الانتخاب لمجلس النواب حيث أبقى على الصوت الواحد مع زيادة عدد مقاعد البرلمان من (110) الى (120) مقعداً وزيادة المقاعد المخصصة للكوتا من ستة مقاعد الى 12 مقعداً، وعليهِ أجريت انتخابات مجلس النواب السادس عشر لعام 2010، وترشحت آنذاك (134) سيدة من أصل (763) مرشحاً ومرشحة بنسبة وصلت الى (17.6%)، ولم تتمكن سوى مرشحة واحدة من الفوز بالتنافس وهي السيدة ريم بدران، في حين فازت (12) مرشحة بالمقاعد المخصصة للكوتا النسائية وهنّ: وفاء بني مصطفى، هدى أبو رمان، أسماء الرواضية، ميسر السردية، ناريمان الروسان، سلمى الربضي، ردينة العطي، سامية العليمات، خلود المراحلة، عبلة أبو عبلة، أمل الرفوع، وتمام الرياطي، حيث شكلت النساء (10.83%) من مجمل أعضاء مجلس النواب.

لقد تم زيادة عدد المقاعد المخصصة للكوتا النسائية من (12) الى (15) مقعداً بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لعام 2012 والقانون المعدل له رقم (28) لعام 2012، كما تم استحداث (27) مقعداً للقوائم الوطنية و(108) للدوائر المحلية ليصبح العدد الإجمالي لمقاعد مجلس النواب (150) مقعداً، وقد بلغ عدد المتقدمين بطلبات الترشح للهيئة المستقلة للانتخاب لانتخابات مجلس النواب السابع عشر التي جرت بتاريخ 2013/1/23 حوالي (1528) مرشحاً ومرشحة، من بينهم (208) لسيدات، حيث وصل عدد طلبات الترشح للدوائر المحلية (698) طلباً، منها (121) للنساء، ووصل عدد القوائم في الدائرة العامة الى (61) قائمة تضمنت (829) مرشحاً من بينهم (88) مرشحة.

فازت 18 امرأة من بينهن امرأة على القوائم وهي رولا الحروب، واثنتين بالتنافس وهما مريم محمد اللوزي ووفاء بني مصطفى، فيما فازت 15 بالكوتا وهن فلك الجمعاني، إنصاف الخوالدة، حمدية القويدر، آمنه الغراغير، ميسر السردية، ردينه العطي، تمام الرياطي، فاطمة أبو عبطه، فاتن الخلفات، ريم أبو دلبوح،

نجاح العزة، خلود الخطاطبة، وهند الفايز؛ وكانت نسبة التمثيل النسائي في هذا المجلس (المجلس السابع عشر) 12%.

وعلى الرغم من زيادة عدد المقاعد المخصصة للكوتا النسائية إلا أن ذلك ترافق مع زيادة في عدد المقاعد البرلمانية مما أبقى على تمثيلهن بذات النسبة وهي (10%) دون تغيير ما بين قانوني الإنتخاب لعام 2010 (12 مقعداً للكوتا من أصل 120) وعام 2012 (15 مقعداً للكوتا من أصل 150)، دون الالتفات لمطالبات الهيئات النسائية برفع النسبة الى 20-30%.

وخلال عام 2016 صدر قانون الإنتخاب لمجلس النواب رقم 6 لعام 2016 وبموجبه فقد تم تخفيض عدد مقاعد المجلس الى (130) مقعداً خصص منها (15) مقعداً للكوتا النسائية بواقع (11.5%) من المقاعد الإجمالية. وقد جرت انتخابات مجلس النواب الثامن عشر بتاريخ 2016/9/20 حيث بلغ عدد المرشحين 1252 مرشحاً ومرشحة منهم 257 مرشحة.

وتمكنت خمس نساء من الفوز بالتنافس وهن: صباح الشعار، ورنده الشعار عن دائرة الكرك، وفازت هدى العتوم عن دائرة جرش، وصفاء المومني عن دائرة عجلون، فيما فازت فضية أبو قدورة عن دائرة البلقاء، ويشار الى أن جميعهن ليس لديهن تجارب برلمانية سابقة، وبهذه النتيجة فقد ارتفعت نسبة التمثيل النسائي في المجلس لتصل الى 15.3% وهي أعلى نسبة تمثيل نسائي في تاريخ مشاركة النساء في الحياة البرلمانية لغاية عام 2016.

إضافة الى أن خمسة عشر سيدة حصلن على مقاعد بمجلس النواب الثامن عشر وهي المقاعد المخصصة للكوتا النسائية، ومن بينهن خمس سيدات لديهن تجارب برلمانية سابقة وهنّ: حياة المسيمي، إنصاف الخوالدة، وريم أبو دلبوح، وفاء بني مصطفى، وشاهه أبو شوشه، أما باقي الفائزات فليس لهن أية تجربة برلمانية سابقة وهن انتصار حجازي، ديمه طهبوب، منهى البعول، منال الضمور، هيا مفلح، زينب الزبيد، مرام الحيصة، عليا أبو هليل، رسمية الكعابنة، وابتسام النوافلة.

وفي عام 2024 زاد عدد التمثيل النسائي في مجلس النواب بسبب التعديلات القانونية على قانون الانتخاب وقانون الأحزاب عام 2022، وقد أجريت الانتخابات النيابية بموجب قانوني أحزاب وانتخاب يشملان تعديلات لصالح المرأة والشباب الأردنيين؛ فقد تمكنت 27 سيدة من الوصول إلى مجلس النواب 2024 بعد اعتماد النتائج من قبل مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخابات، وفي تفاصيل الأعداد والنسب، فازت 18 سيدة على مسار الكوتا النسائية، حيث أن تعديلات قانون الانتخاب عام 2022 قسم المملكة إلى 18 دائرة الانتخابية ورفع الكوتا إلى 18 مقعد، وفازت 9 سيدات على مسار القوائم العامة الحزبية؛ حيث عالج قانون

الانتخاب الذي تم تعديله عام 2022 مفهوم المرشحات "كحشوة انتخابية" وحدد على النساء الترشح إما على مسار الكوتا أو مسار التنافس الحر.

هناك عدد من النساء ترشحنّ على مسار التنافس الحر وعددهنّ 25 سيدة على القوائم المحلية من أصل 954 مرشح ومرشحة، ولكن لم تفز أي سيدة خارج مسار الكوتا النسائية، بالرغم من أن النساء في القوائم المحلية حصدنّ عدد أصوات مرتفعة وبسبب هذهِ الأصوات تخطت بعض القوائم عتبة النجاح مما مكن المرشحين على مسار التنافس الحر الفوز بالمقاعد النيابية، مما يشير إلى قوة وجود النساء كمرشحات في حال تمت المشاركة بفاعلية.

التمثيل النسائي في الأحزاب: مشهد 1992-2024

بعد صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (39) لعام 2015، فقد بلغ عدد الأحزاب السياسية المرخصة في الأردن وفقاً لبيانات وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية 50 حزباً، إلا إن مشاركة النساء الأردنيات في الحياة الحزبية كانت ضئيلة، خاصة على مستوى القيادات بالرغم من الدور الكبير الذي لعبته النساء منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي في مسيرة الأحزاب السياسية التي شهدت انفتاحا سياسياً بعد عام 1989 وصدور قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لعام 1992.

ووفقاً لأرقام التقرير الوطني "تقدم المرأة الأردنية نحو العدالة والمشاركة والمساواة (2010-2011)" الصادر عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، فإن نسبة عضوية النساء في الهيئات التأسيسية للأحزاب السبعة عشر والتي كانت قائمة ما بين عامي 1992-1993 لم تزد عن 5%، وأن ثلاثة أرباع هذه الأحزاب لم تضم أي امرأة في هيئاتها القيادية في حين كان هنالك امرأة واحدة أو اثنتين أي ما نسبته (23.5%).

وقبل إجراء الانتخابات النيابية عام 1993 كان هنالك عشرون حزباً لم تحتوِ البرامج الانتخابية لنصفها أية فقرة خاصة بالنساء، وأوردت ثمانية منها فقرة عامة عنهن، واقتصر الاهتمام بالنساء بشكل مفصل وبأسلوب منهجي على حزبين إثنين فقط.

وبحسب بيانات صدرت عن وزارة الداخلية عام 2007، فإن نسبة النساء في الهيئات التأسيسية للأحزاب الأردنية التي وصل عددها الى (35) حزباً ارتفعت الى (9%)، حيث كان العدد الإجمالي لمؤسسي الأحزاب من الذكور والإناث (4116) شخصاً، منهم (372) امرأة، مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة من حيث انتساب النساء ومشاركتهنّ في الأحزاب.

وارتفعت نسبة تمثيل النساء في الهيئات العامة للأحزاب السياسية منذ عام 2005، حيث تشير البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الى أن نسبة النساء الى الرجال كانت (6.8%) عام 2005 و(7.5%) عام 2007 وارتفعت بشكل ملحوظ الى (27.8%) عام 2008 و(29.1%) عام 2009. ويُرجع البعض سبب الارتفاع الى رفع الحد الأدنى لعدد الأعضاء المؤسسين الى (500) شخص والذي تم إقراره بموجب قانون الأحزاب السياسية رقم (17) لعام 2007.

ووفقاً لبيانات عام 2010 فإن عدد العضوات بلغ (3285) امرأة في مقابل (8010) رجل من العدد الإجمالي لأعضاء الأحزاب السياسية البالغ عددها ثمانية عشر حزباً وهو يشكل ما نسبته (29.1%)، وقد ترأست امرأتين حزبين إثنين، وشكلت النساء نصف الأعضاء أو أكثر في أربعة أحزاب من أصل ثمانية عشر حزباً.

وخلال انتخابات مجلس النواب السادس عشر عام 2010 ووفق دراسة صادرة عن مرصد البرلمان الأردني التابع لمركز القدس للدراسات السياسية، أظهرت أن (10.5%) هي نسبة النساء المرشحات من الأحزاب في مقابل (71.3%) نسبة الرجال المرشحين من الأحزاب، فيما شكلت النساء المرشحات عن الأحزاب (85.8%) من العدد الإجمالي للنساء المرشحات للانتخابات.

وفي عام 2022 اجري تعديل موسع على قانون الأحزاب رقم 7 لعام 2022، هدفت هذه التعديلات لزيادة عدد الشباب والنساء الحزبيات سواء كعضوات في الحزب، أو المواقع القيادية والمتقدمة؛ فقد اشترط القانون عند تأسيس الحزب ألا يقل عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم 18-35 عن 20% من عدد المؤسسين، ونسبة المرأة أيضًا لا تقل عن 20%، ومن خلال قانون الانتخاب لتشكيل القائمة الحزبية اشترط أن تكون احدى المقاعد الثلاث الأولى امرأة، والمقاعد الخمسة الأولى شاب/ة تحت سن 35، وفاز بالانتخابات الأخيرة عام 2024 عن القائمة العامة 9 سيدات و 6 شباب تحت سن 36 عام.

ووفق سجل الأحزاب في الهيئة المستقلة للانتخاب فقد بلغ عدد الأحزاب السياسية 38 حزب في الأردن لغاية شهر 2024/9، وبعدد أعضاء 96168 من الذكور والاناث، وفي التفاصيل 42819 منهم إناث، و53349 من الذكور، و36980 تحت سن 35 عام (18-35).

السياق العام للانتخابات عام 2024

أجريت الانتخابات النيابية عام 2024 في العاشر من أيلول بإشراف وإدارة الهيئة المستقلة للانتخاب، وذلك بعد التعديلات الدستورية عام 2022 بالإضافة إلى تعديلات قانوني الانتخاب والأحزاب، ومخرجات لجنة منظومة الحياة السياسية.

إدارة العملية الانتخابية عام 2024

تأسست الهيئة المستقلة للانتخاب عام 2012 كجهة مستقلة تعنى بإدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها دون تدخل أو تأثير من أي جهة، وجاء تأسيس الهيئة بهدف ضمان إجراء انتخابات نيابية تتوافق مع المعايير الدولية، وبما يكفل إعادة ثقة المواطن بالعملية الانتخابية ومخرجاتها، ومعالجة تراكمات الماضي السلبية والبناء على ما تم تحقيقه من إنجازات وخطواتٍ إصلاحية.

في عام 2014، وبموجب التعديلات الدستورية، تم توسيع دور ومسؤوليّات الهيئة المستقلة للانتخاب، لتشمل إدارة الانتخابات البلدية وأي انتخاباتٍ عامة، إضافة إلى ما تكلفها به الحكومة من إدارة وإشراف على أية انتخاباتٍ أخرى، وبما يضمن أعلى مستويات الشفافية والنزاهة والحياد في إدارة العمليات الانتخابية المختلفة.

وتشمل التعليمات التنفيذية لعام 2024:

1. التعليمات التنفيذية الخاصة بتأسيس الأحزاب السياسية ومتابعة شؤونها
2. التعليمات التنفيذية الخاصة بالاقتراع والفرز
3. التعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد مندوبي القوائم بالدائرة الانتخابية
4. التعليمات التنفيذية الخاصة بإعداد جداول الناخبين
5. التعليمات التنفيذية الخاصة بتشكيل لجان العملية الانتخابية
6. التعليمات التنفيذية الخاصة بقواعد عملية الدعائية الانتخابية
7. التعليمات التنفيذية الخاصة بالترشح للدائرة العامة
8. التعليمات التنفيذية الخاصة بالترشح للدائرة المحلية
9. التعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد الصحفيين والإعلاميين والمصورين والفنيين والعاملين في المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة المحليين والدوليين لتغطية العملية الانتخابية لسنة 2023
10. التعليمات التنفيذية الخاصة بتجميع الدائرة العامة وإعلان نتائجها
11. التعليمات التنفيذية الخاصة بتجميع الدائرة المحلية وإعلان نتائجها
12. التعليمات التنفيذية الخاصة بقواعد السلوك والافصاح في الهيئة المستقلة للانتخاب
13. التعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد المراقبين الدوليين لعام 2023
14. التعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد المراقبين المحليين لعام 2023
15. التعليمات التنفيذية الخاصة للإفصاح عن موارد تمويل الحملة الانتخابية للقوائم وضبط أوجه انفاقها
16. التعليمات التنفيذية رقم 1 الخاصة بإدارة المعهد الانتخابي الأردني وتعديلاتها لسنة 2021

17. تعليمات تقديم الدعم المالي للأحزاب السياسية 2024.

تشكيل تحالف للمراقبة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي

شكل تجمع لجان المرأة الوطني الأردني مع جمعية معهد تضامن النساء الأردني مع تحالف للمراقبة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي، وقد تضمن هذا التحالف تدريب 24 شاب وشابة، وتهيئة 200 شاب وشابة للمرحلة التنفيذية يوم الاقتراع؛ حيث تم اعتماد هذا التحالف من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب في عام 2024.

المراقبة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي 2024

لقد تم تشكيل التحالف والذي تضمن اختيار المشرفين والمشرفات والمراقبين والمراقبات للرقابة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي، لرصد أهم الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات كمرشحات وناخبات، بالإضافة إلى آليات الرقابة العامة على الانتخابات، وفقًا للتعليمات التنفيذية والاتفاقيات الدولية التي تعنى بالمراقبة على الانتخابات.

وتأتي المراقبة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي بهدف توفير بيئة سياسية ملائمة وداعمة لمشاركة نشطة للنساء في الحياة السياسية والعامة، وبهدف الكشف عن التمييز وللمساعدة في تحديد ومعالجة أي ممارسات تمييزية قد تؤثر على مشاركة النساء، مثل العنف أو التهديدات أثناء الحملات الانتخابية.

كما تشمل أنشطة المراقبة على الانتخابات اجراء دراسة نوعية لرصد الانتهاكات التي تعرضت لها النساء المرشحات أثناء الحملات الدعائية لحملاتهنّ الانتخابية على السوشيال ميديا "الفضاء الالكتروني"؛ حيث تعرضت العديد من المرشحات إلى التنمر والعنف الالكتروني.[1]

سيساهم البرنامج في تتبع ورصد الاستعدادات والإجراءات وتطبيقات قانون الإنتخاب لمجلس النواب 2024 والأنظمة والتعليمات المتعلقة في الانتخابات النيابية، للتأكد من مدى انسجامها ومراعاتها لمتطلبات العدالة والمساواة القائمة على النوع الاجتماعي، ومدى إتاحتها وتسهيلها والتزامها بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص من أجل تعزيز مشاركة المرأة السياسية، والمساهمة في تعزيز النزاهة والشمولية، وعدم التسبب في اقصاء أي من مكونات المجتمع الأردني وخاصة النساء، والشباب، بما يضمن تمثيل مختلف شرائحه، إلى جانب المساهمة في تعزيز دور الشباب والشابات في العملية الانتخابية، وتوفير الفرص من اجل بناء قدراتهم، وتعميق وتجذير الثقافة الديمقراطية ومبدأ المشاركة والمواطنة الفاعلة والعدالة والمساواة وتطبيقها وفقاً لمبدأ سيادة القانون، والمشاركة في تحمل مسؤولية حق المواطنات والمواطنين في المعرفة.

[1] للمزيد يجب النظر الى نتائج الدراسة بشكل تفصيلي.

وتم إطلاق مشروع صوّت الذي يعتبر التحالف جزء هام منه في التاسع من تموز عام 2024 في العاصمة الأردنية عمان، والذي حضره مجموعة كبير من المؤسسات والناشطين والناشطات ضمن تحالف "عين على النساء" السابق؛ إلا أن التحالف الحالي أطلق عليهِ "تحالف تجمع لجان المرأة" وضم كل من جمعية معهد تضامن النساء الأردني وتجمع لجان المرأة الوطني الأردني، وخلال اطلاق المشروع الذي كان تحت رعاية الهيئة المستقلة للانتخاب وحضور عطوفة عضو مجلس المفوضين الدكتورة عبير دبابنة، ورئيس قسم مؤسسات المجتمع المدني السيد قيس رشيدات؛ أكدت دبابنة على الإرادة السياسية الحقيقية والضامنة لإنجاح العملية الانتخابية وما تقوم بهِ الهيئة، والتوجهات الملكية والرؤى الحديثة في الأردن نحو تمكين الشباب والمرأة للمشاركة بشكل كبير وفاعل في الحياة السياسية، ونحو المواطنة الفاعلة التي يشارك بها جميع الأردنيين والأردنيات بالرغم من التحديات الكبرى التي تواجه المنطقة ومفاهيم الديمقراطية.

وشددت دبابنة على الضمانات السياسية نحو تمكين المرأة سياسيًا وذلك من خلال التعديلات الدستورية المتتالية وأهمها ما تم تعديلها مؤخرًا في مختلف النصوص وأهمها النص صراحةً على كفالة الدولة تمكين المرأة والشباب ضمن الموارد المتاحة، وانعكس ذلك على قانوني الانتخاب والأحزاب، كما أضافت أن من يصل من الرجال والنساء إلى قبة البرلمان جميعهم معنيون في التشريع للأمة، وفي أن يراقبوا الحكومة، وإقرار الموازنة العامة في إيراداتها ونفقاتها، ودورهم ليس عادي لأن الأمة هي مصدر السلطات، لذا على الناخبين والناخبات اختيار من يستطيعون إيصال أصواتهم ويتمتعونّ الكفاءة والمسؤولية الوطنية.

وفيما يتعلق بقضية المرأة ووصولها إلى المواقع القيادية والمناصب المتقدمة هي قضية بالدرجة الأولى تقع على عاتق المجتمع، وعليهِ أن يبث رسائل توعوية تتضمن الإيمان بقدرات النساء في مختلف المواقع، لأن المجتمع هو من ينتج الخطاب الحقيقي الواعي، والنساء يستطعن النهوض بالوطن والأردن يستحق.

بدورها أكدت المديرة التنفيذية ومستشارة "تضامن" الأستاذة انعام عشا على أهمية التشاركية بين مختلف المؤسسات التي تحقق رفعة ونهضة الأمة والوطن، وعرضت عشا تجربة "تضامن" السابقة في المراقبة على الانتخابات النيابية من منظور النوع الاجتماعي، وذلك ضمن تحالف عملت "تضامن" على تأسيسه وهو "تحالف عين على النساء"، حيث عملت على إشراك الشباب والشابات في تجربة المراقبة ورصد الانتهاكات التي تحدث ضد النساء في الانتخابات، وتستمر جهود "تضامن" في هذا المجال من خلال إطلاق تحالف لمراقبة الانتخابات لعام 2024 من منظور النوع الاجتماعي وذلك بالتشارك مع تجمع لجان المرأة الوطني الأردني.

وأشارت إلى أن من أهم السمات التي تتمتع بها القوانين والتشريعات الأردنية هي أنها ديناميكية وتتعدل باستمرار، من أجل تنقيتها من أي عوارض أو عقبات وتحديات تشريعية، وذلك بجهود مشتركة من مختلف القطاعات والمؤسسات والأفراد أينما كانوا، إذ تتوحد هذه الجهود من أجل صنع التغيير.

رئيسة الهيئة الإدارية نهى محريز أكدت على أهمية المساواة التشريعية في الأردن من خلال مراجعة القوانين باستمرار، وجعلها حساسة أكثر تراعي احتياجات النساء والشباب، وهي حق من حقوق النساء وذلك من أجل الاستمرار في السير بالازدهار ونمو الاقتصاد الوطني والحفاظ على الأمن والسلام من خلال مشاركة واسعة للنساء.

وقدمت عطوفة السيدة ربى مطارنة الأمنية العامة لتجمع لجان المرأة الوطني الأردني مداخلة عن " أهمية المشاركة في الحياة السياسية والعامة ودور منظمات المجتمع المدني في دعم المرأة والشباب" حيث أكدت أنه يجب الاستفادة من خبرات وتجارب النساء النوعية لأنهنّ يشكلنّ نسبة كبيرة من المجتمع، حيث يقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية كبيرة في دعم النساء والشباب للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والعامة، من خلال تعزيز الوعي، والتدريب والتأهيل، والمراقبة والرصد، بالإضافة إلى التأثير والضغط لإيصال أصوات النساء والشباب.

وقدمت مسؤولة المشروع في "تضامن" زهور غرايبة أهم الأنشطة التي سيتم تنفيذها خلال عام 2024، وأهمها إجراء دراسة نوعية لرصد العنف الانتخابي الذي تتعرض له المرشحات على مواقع التواصل الاجتماعي، وإطلاق منتدى الناخبين والناخبات، والمراقبة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي بمشاركة 200 شاب وشابة من مختلف محافظات المملكة، وبالإضافة إلى مؤتمر الشباب والتكنولوجيا لمناقشة أهم نتائج الانتخابات ووجود مبادرات من قبل الشباب للحد من العنف الانتخابي، وحملات المناصرة وكسب تأييد من أجل تشجيع النساء والشباب على المشاركة السياسية، إقامة حوارات سياسية مع المسؤولين وصناع القرار لمناقشة أهم الاحتياجات التي يحتاجونها كل من الشباب والنساء.

وقدم كل من عرفات عوض ومحمد العمور تجربتهما في تحالف عين على النساء السابق كممثلين عن فئة الشباب، إذ أكد عرفات على أن الهيئة المستقلة للانتخاب كانت وما زالت تستقبل جميع الملاحظات من الميدان يوم الانتخابات وتعمل على حلها بالسرعة الممكنة، وشدد العمور على أهمية هذهِ الفرص التي تتيحها "تضامن" لإشراك الشباب والنساء في العملية السياسية.

اختيار المشرفين والمشرفات للإشراف على فريق الرقابة وتدريبهم/نّ

في المرحلة الثالثة وبعد اطلاق المشروع وتشكيل التحالف للمراقبة على الانتخابات اتبع التحالف خطوات عديدة، أهمها اختيار فريق للإشراف على فريق الرقابة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي، ومن أهم المعايير التي تم أخذها بعين الاعتبار لاختيار 24 شاب وشابة للإشراف على فريق الرقابة هي أن يكونوا من فئة الشباب وممثلين عن الجنسين الذكور والاناث، وذلك من خلال العدالة في الاختيار، والخبرة السابقة في الرقابة على الانتخابات، حيث أن الفريق الذي تم اختياره كان له تجارب سابقة في الرقابة على

الانتخابات، ومن أجل عملية الاستدامة للفريق السابق، عمل التحالف على اختيار جزء من الراصدين السابقين ليكونوا مشرفين على الراصدين والراصدات.

وعقدت "تضامن" وتجمع لجان المرأة مجموعة واسعة من التدريبات المخصصة للرقابة على الانتخابات، حيث استمرت التدريبات ثلاثة أيام في العاصمة الأردنية عمان، والتي شارك بها فريق المشرفين والمشرفات الذين قاموا بدورهم بنقل التدريبات إلى المجموعات الرقابية في مختلف محافظات المملكة، بالتنسيق بين "تضامن" والتجمع.

بدأت الجلسة الأولى من الجلسات التدريبية مع السيد قيس ارشيدات من الهيئة المستقلة للانتخاب بعنوان "قانوني الأحزاب والانتخاب وفرص الشباب والنساء"، حيث بيّن ارشيدات أن قانوني الأحزاب والانتخاب دعما بشكل كبير إشراك الشباب والنساء في الحياة السياسية، حيث جاء في تعديلات قانون الأحزاب اشتراطات متعددة لدعم النساء والشباب في الحياة الحزبية حيث تعتبر هذه الشروط ملزمة لترخيص الحزب، بالإضافة إلى الفرص العديدة التي جاء بها قانون الانتخاب ورفع نسبة المقاعد المخصصة للنساء "الكوتا النسائية" ومعالجة "مفهوم الحشوة الانتخابية للنساء"، إذ عالج القانون هذا المفهوم ودعم بشكل كبير ترشح النساء ضمن قوائم وكتل انتخابية قوية.

وخلال حديث الرشيدات في الجلسة الثانية عن آليات الرقابة بشكل عام أكد على أن المراقب على الانتخابات يجب عليهِ أن يعكس صورة إيجابية صحيحة، وأن يتعامل مع الموجودين داخل مراكز الاقتراع بكل حيادية وموضوعية، والالتزام التام بمدونة السلوك التي تنص على ضرورة احترام سيادة القانون، والالتزام بالتوجيهات الصادرة عن الهيئة وجهة المراقبة التابع لها كل مراقب/ة، وعلى المراقبين والمراقبات امتلاك مهارات الدقة والاحترافية، والشفافية، في المقابل يجب على الجهات الرقابية تعزيز المعرفة لفريق الرقابة لديها من خلال إجراء التدريبات المعرفية لهم وتمكينهم وتطوير قدراتهم الرقابية.

وفي اليوم الثاني من التدريب عقدت "تضامن" جلسات متخصصة بعنوان الشباب والمشاركة السياسية والحزبية والتي قدمها الباحث بكر الشبيلات، والذي عرض فيها مكونات النظام السياسي، والحقوق والواجبات، وأهم مواد الدستور الأردني التي تم تعديلها، وخاصة المواد الداعمة للمشاركة السياسية الشبابية والنسائية، وبشكل خاص أهم الحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي يجب على الشباب معرفتها، وهي المشاركة السياسية، ومفهوم الحزب حسب اخر التعديلات القانونية على قانون الأحزاب، وفي نهاية الجلسة عرض الشبيلات تقسيم الدوائر الانتخابية الجديدة حسب التعديلات القانونية على قانون الانتخاب الحديث.

وضمن الجلسات الثانية التي قدمتها الإعلامية "منى الشوابكة" والتي تحدثت فيها عن "الإعلام وقضايا الشباب والنساء"، وكيفية تناولها في مختلف وسائل الاعلام، وصياغة التقارير الصحفية الحساسة المراعية

لهذه القضايا، إذ يُعتبر الإعلام أداة مهمة لتمكين المرأة والشباب سياسيًا، من خلال تقديم نماذج إيجابية وتشجيع الحوار والمشاركة الفعالة في صناعة القرار السياسي.

وبمشاركة مركز السلم المجتمعي – مديرية الأمن العام قدم النقيب سلامه العوران جلسة بعنوان "نبذ التعنيف والتطرف والاستخدام الآمن لمواقع التواصل الاجتماعي، حيث عرف العوران بمركز السلم المجتمعي، وأهم التحديات التي تواجه الشباب والشابات أثناء استخدامهم للتكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي، والجهود الوطنية المبذولة في مكافحة التطرف والكراهية ومواجهة التجنيد الإلكتروني المضاد وكيفية مواجهتها/ حيث هدفت هذه الجلسة إلى رفع وعي الشباب والشابات وتحصينهم من التطرف الفكري ومخاطر استخدام التكنولوجيا بشكل سلبي، مع طرح أمثلة واقعية وكيفية التعامل معها ومعالجتها.

وفي اليوم الثالث من أيام التدريب بدأت الجلسة الأولى بمشاركة المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث قدم كل من الدكتور زيد عطاري مسؤول ملف المشاركة السياسية في المجلس، والسيد عبد الله الجالودي، جلسة عن آليات رصد الانتهاكات الموجهة لذوي وذوات الإعاقة سواء مرشح/ة، ناخب/ة، وكيفية الإبلاغ والتعامل معها، وضرورة تهيئة مراكز الاقتراع لذوي وذوات الإعاقة والجهود الوطنية المبذولة في تهيئة البنى والظروف التحتية لتمكينهم من استخدام حقهم في المشاركة السياسية في الترشح والانتخاب.

وقدمت الدكتورة أماني السرحان مستشارة المتابعة والتقييم جلسة تتعلق بآليات الرقابة على الانتخابات ورصد الانتهاكات التي يتعرضون لها الشباب والنساء سواء كانوا مرشحين أو ناخبين، وعرضت السرحان النماذج المعدة لذلك إلكترونيًا وهي: نموذج فتح الصندوق، نموذج الاقتراع، نموذج الفرز، نموذج إغلاق الصندوق، نموذج الحوادث المهمة؛ حيث أن هذه النماذج سيتم العمل بها يوم الانتخابات والذي يصادف 10/ أيلول/2024؛ وفي الجلسة الثانية قدمت السرحان موجزًا مطولًا لمشرفي فريق الرقابة على الانتخابات حول كتابة التقارير وتحليل البيانات والمتابعة والتقييم.

وفي نهاية التدريب قدمت الدكتورة أدب السعود شهادات التخرج للمشاركين والمشاركات، وأكدت على أهمية دورهم الحقيقي والكبير في الرقابة على الانتخابات، وذلك من أجل تفعيل أدوارهم في المشاركة السياسية.

آلية التوزيع والدوائر الانتخابية التي تمت المراقبة عليها

وتم توزيع المشرفين والمشرفات على الأقاليم الثلاثة (شمال، وسط، جنوب) وتمثلت المراقبة في 6 محافظات وبعدد دوائر انتخابية بلغت 12 دائرة انتخابية على النحو التالي:

1. دائرة عمان الأولى
2. دائرة عمان الثانية
3. دائرة عمان الثالثة
4. دائرة إربد الأولى
5. دائرة إربد الثانية
6. دائرة البلقاء
7. دائرة الكرك
8. دائرة الطفيلة
9. دائرة المفرق
10. دائرة بدو الشمال
11. دائرة بدو الجنوب
12. دائرة بدو الوسط

اتبع التحالف آلية التوزيع العددي التالية:

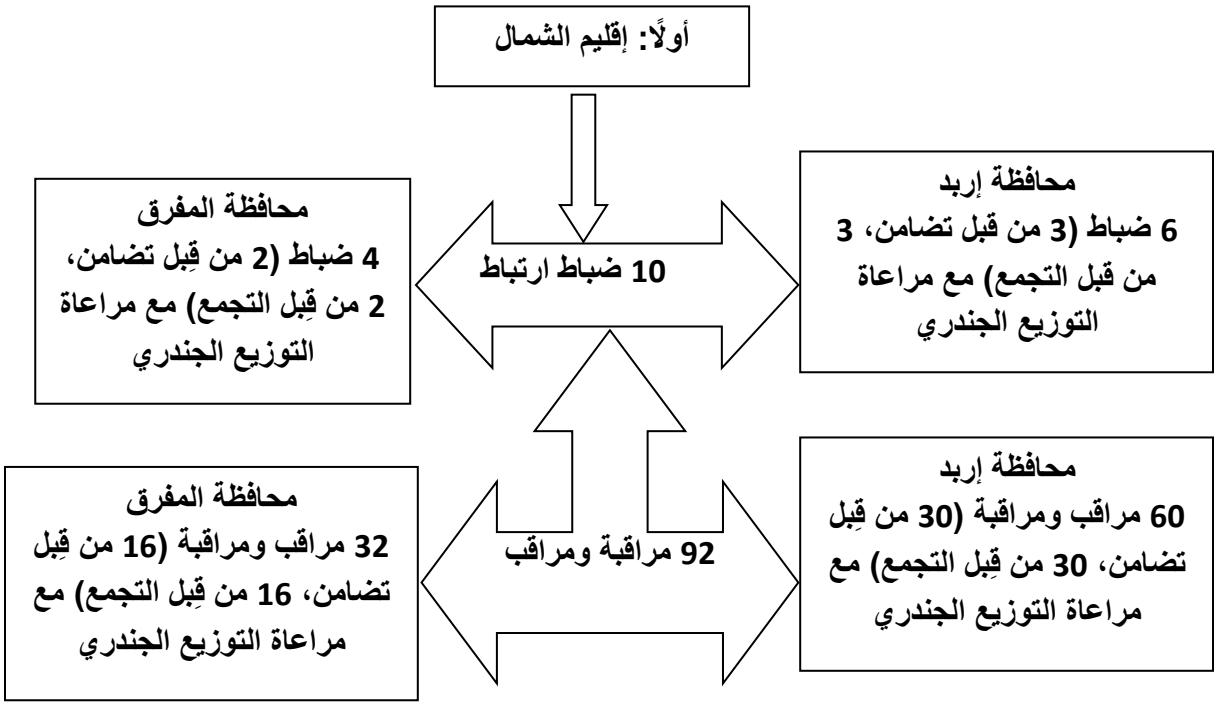

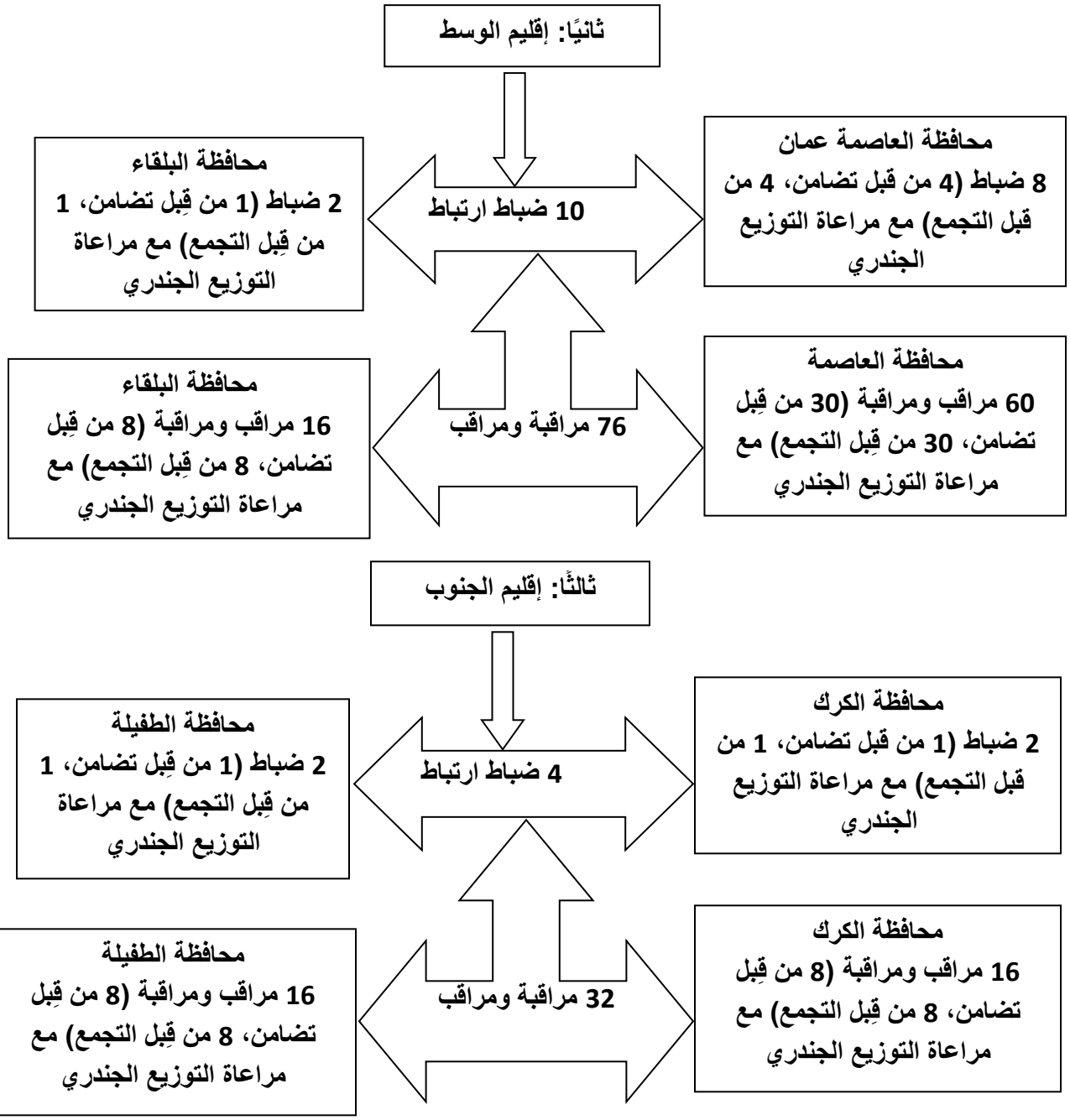

التدريب الميداني لفريق الرقابة المكوّن من 200 شاب وشابة

نفذ فريق تدريب التحالف احدى عشر ورشة عمل تدريبية تفاعلية وتطبيقية مع المراقبين والمراقبات وقادة الفرق في كل دائرة انتخابية، وكانت مدة الورشة التدريبية يوم واحد، حيث تم التدريب على النماذج المعتمدة

للرقابة وتوضيح المعلومات الادارية من إدارة البرنامج بخصوص تشكيل وتوزيع المراقبات والمراقبين، وذلك حسب المنهجية التي تم اتبعها على النحو التالي:

1. رفع الحساسية لدى المراقبات والمراقبين لمفهوم النوع الاجتماعي.
2. تمكين المراقبات والمراقبين من استخدام نماذج الرصد.
3. التوعية بحقوق وواجبات المراقبات والمراقبين والاسس لتوزيعهم.
4. استخدام تقنيات مختلفة للتدريب

إنهاء الاستعداد للرقابة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي

تم الانتهاء من تهيئة فريق الرقابة على الانتخابات "ذكورًا وإناثًا" بشكل كامل والمكون من 200 مراقبة ومراقب ضمن الدوائر الانتخابية التي سيقوم التحالف بالرقابة عليها والبالغ عددها 12 دائرة انتخابية بما فيها دوائر البدو الثلاثة، ويأتي الانتهاء من تهيئة الفريق بعد أن تم عقد عدد كبير من الورش التدريبية التفاعلية في محافظات الرقابة من خلال عقد 11 ورشة تدريبية.

كما تم عقد جلسات رقابة "أون لاين"، بهدف تمكين الرقابة من الاستعداد للرقابة، حيث إن الجلسات التي تم عقدها في المحافظات "بعض المراقبين لم يستطيعوا حضورها بسبب الارتباطات الأخرى، ولكن من حرص التحالف على الوصول إلى كافة المراقبين والمراقبات تم عقد جلسة رقابة أون لاين، والتواصل معهم بشكل فردي لضمان تهيئتهم واستعدادهم الأمثل يوم الانتخابات للرقابة؛ وتم انهاء كافة الجلسات يوم 2024/9/5 بما فيها جلسات الأون لاين.

وفي يوم الانتخابات الذي صادف 2024/09/10 انطلق فريق الرقابة إلى مراكز الاقتراع الخاصة بالعملية الانتخابية والتي تم توزيعهم عليها يوم التدريبات، حيث راعت آلية التوزيع بالمراكز الأقرب الى مكان سكنهم، وبشكل خاص المراكز التي يستطيعون الاقتراع بها، وذلك من أجل تمكينهم من ممارسة العملية الانتخابية، أو من خلال تواجدهم في مركز الاقتراع أثناء إجراءات فتح الصندوق ومن ثم ذهابهم الى مراكز اقتراعهم والعودة الى مركز المراقبة مره أخرى لإتمام عملية المراقبة؛ حيث تواجد الفريق منذ لحظة فتح الصندوق إلى لحظة استكمال الفرز في المركز والتوقيع على المحاضر.

تقارير الرصد التفصيلية وفقاً لتحليل النماذج لمراقبة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي

نفذ تحالف المراقبة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي جلسات توعوية وذلك في إطار منتدى الناخبين والناخبات، وذلك من أجل توجيه وتشكيل ثقافة الناخبين السياسية لدعم النساء والشباب في المشاركة السياسية، بالإضافة إلى استخدام نماذج الرصد المعدة للرقابة على الانتخابات، وتكونت هذه

النماذج من: نموذج مراقبة إجراءات فتح صندوق الاقتراع، نموذج مراقبة الاقتراع، نموذج الحوادث المهمة، نموذج اغلاق صندوق الاقتراع، نموذج الفرز، نموذج استمارة تحقق خاصة باقتراع الأشخاص ذوي/ات الإعاقة.

توجهات الناخبين والناخبات

نفذ تحالف المراقبة على الانتخابات جلسات توعوية في 3 أقاليم شملت محافظات (عمان، اربد، الطفيلة) بهدف معرفة توجهات الناخبين والناخبات حول دعم النساء والشباب، وتأتي هذهِ الجلسات كجزء من عملية تفعيل المنتدى الانتخابي للناخبين والناخبات؛ وذلك بعد المراجعات التشريعية والتعديلات الدستورية التي حصلت في الأردن ومنظومة الحياة السياسية.

ان ابرز الذين حضروا الجلسات من الشباب والشابات ممن لهم حق الاقتراع، والناخبين والناخبات من مختلف الاعمار، والناشطين والناشطات في المجتمع المحلي، وقسمت هذهِ الجلسات إلى ثلاثة محاور أساسية، بالشراكة مع تجمع لجان المرأة الوطني الأردني، والهيئة المستقلة للانتخاب؛ حيث تم الحديث عن الفرص المتاحة للمرأة والشباب في قانوني الانتخاب والأحزاب، والتعليمات الناظمة للمراقبين والمراقبات على الانتخابات النيابية لعام 2024، وتعريف الناخبين والناخبات بمشاركة المرأة سياسيًا في الأردن وأهم المحطات التاريخية، والتخطيط للحملات الانتخابية للمرشحات من الإناث والشباب، وبعض التوجيهات التي من الممكن أو تساهم في الوصول إلى المجالس النيابية.

بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الإجابة على التساؤل الآتي: "لماذا يجب علينا دعم الشباب والنساء للمشاركة وتفعيل أدوارهم في الحياة السياسية؟ وأهم التعديلات الدستورية بهدف ضمان إشراك أكبر من الشباب والنساء في الحياة السياسية وتطبيق الرؤى الملكية في تفعيل المادة 6\6 "(تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز[2])."

وقد لوحظ أن الحضور من الشباب والشابات لم يكن لديهم معرفة واضحة بالتعديلات التشريعية على قانوني الأحزاب والانتخاب، وبشكل خاص قانون الانتخاب، وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ودمجها، واختصار المحافظات الكبيرة على 3 دوائر مثل عمان، وإربد دائرتين، وزيادة عدد مقاعد الكوتا النسائية، ودعم النساء المترشحات على حساب المقاعد المخصصة للمرأة لا يؤثر على دعم باقي المرشحين؛ وبالنظر إلى نتائج الانتخابات النيابية وعدد الأصوات التي حصلت عليها المرشحات على مبدأ الكوتا النسائية، تفوق أعداد أصوات المرشحين في بعض الدوائر الانتخابية على مبدأ التنافس الحر، حتى أن بعض المرشحات النساء كان عدد الأصوات التي حصلنّ عليها كانت سببًا في نجاح القائمة الانتخابية، حيث أن قانون الانتخاب الجديد وتعديلاته لعام 2022 وضع نسبة مئوية لتخطي عتبة النجاح، حسب عدد المقترعين في الدوائر الانتخابية، ولا تعتبر أي قائمة ناجحة إلا إذا تخطت عدد أصوات القائمة نسبة العتبة في الدائرة

[2] الدستور الأردني تعديل عام 2022 المادة 6/6 الفصل الثاني.

الانتخابية المحلية وقد حدد القانون نسبة تخطي العتبة وهي 7% من نسبة أصوات المقترعين في الدائرة المحلية داخل المحافظة، و2.5% من نسبة أصوات المقترعين في الدائرة العامة أي القائمة الحزبية.

وأظهر الشباب والشابات الذين حضروا جلسات المنتدى الانتخابي في المحافظات حماسهم وتفاعلهم الكبير مما ورد من معلومات تمت مناقشتها خلال الجلسات، وطالب الشباب عقد مزيدًا من الجلسات ضمن المنتدى الانتخابي للناخبين والناخبات، لزيادة توعيتهم في منظومة التشريعات الحديثة، وليبقوا على اطلاع ومعرفة بكافة أشكال التحديث التي يتم اجراؤها في الأردن سواء التحديثات السياسية، الاقتصادية، والإدارية.

تشكيل القوائم والدعاية الانتخابية

حدد قانون الانتخاب الأردني وتعديلاته 2022 طريقة وشروط الترشح للانتخابات النيابية لعام 2024، وحدد القانون أبرز أهم الشروط التي جاءت في المادة 10 والتي نصت على:

أ- أن يكون أردنيًا منذ عشر سنوات على الأقل.
ب- أن يكون أتم خمسًا وعشرين سنة شمسية قبل تسعين يومًا من موعد الاقتراع.
ت- أن لا يكون محكومًا بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانونيًا.
ث- ألا يكون محكومًا عليهِ بالحبس مدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يعف عنه.
ج- أن يكون كامل الأهلية.
ح- أن لا يكون من أقارب الملك في الدرجة التي تعيّن بقانون خاص.
خ- أن لا يكون متعاقدًا مع الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تلكها أو تسيطر عليها الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة سواء كان هذا التعاقد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولا يؤجرها أو يبيعها شيئًا من أمواله، أو يقايضها عليهِ باستثناء ما كان من عقود استئجار الأراضي والأملاك ومن كان مساهمًا أو شريكًا في شركة بنسبة لا تزيد على 5%، ويحظر على المترشح التدخل في العقود التي تبرمها الشركة مع الجهات المشار إليها في هذهِ الفقرة.

كما اشترط القانون طريقة الترشح للدائرة المحلية ضمن قوائم محلية، وقوائم عامة والتي تعتبر قائمة حزبية مفتوحة على مستوى الأردن ككل، والمحلية على مستوى المحافظة الواحدة هي قائمة مغلقة، وحدد القانون لكل دائرة انتخابية مقعد كوتا نسائية، **وما أن أعلن عن التوجه للترشح للانتخابات النيابية في الأردن بادرت 7سيدات في عن تشكيل قائمة مغلقة للنساء لخوض انتخابات مجلس النواب، وأطلقت في مدينة السلط تحت اسم (نشميات البلقاء) نسبة إلى المحافظة الواقعة غربي العاصمة عمان.**

القائمة النسوية ضمت سيدات يحملن مؤهلات علمية تنوعت بين الحقول العلمية المختلفة، والدرجات بين الدكتوراه في علم الاجتماع والماجستير في العمل الاجتماعي وبكالوريوس بالمالية والمصارف وعلوم الشريعة والتمريض وإدارة الأعمال.

وما أن أعلنت هذه القائمة النسوية تشكيلها واشهارها انهالت عليها التعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي، منها تعليقات سلبية، والبعض الآخر إيجابية شجعت ترشحهنّ؛ لكن الغالبية العظمى مع الأسف من التعليقات كانت سلبية، وتنقص من حق المواطنة للمترشحات ضمن القائمة النسوية السابقة.

بالإضافة إلى اعلان عدد كبير من السيدات للترشح في قائمة مغلقة في مختلف المحافظات، عمان، لواء الرمثا في محافظة اربد، وغيرها؛ وقد انهالت العديد من التعليقات عليهنّ، ما بين مشجعة وما بين محبطة مع الأسف.

ورصد التحالف أبرز وأهم التعليقات التي تم توجيهها لهذه القوائم النسائية، حيث إن الكثير من التعليقات بدافع السخرية والتنمر[3]، بالإضافة الى أن بعض الصفحات تساءلت حول مدى قانونية تشكيل قوائم نسائية مغلقة تتضمن نساء فقط، والاستعانة بخبراء قانون لمعرفة مدى قانونية هذهِ القوائم، ولم تقتصر المعرفة الى هذا الحد فقط، بل تساءلت هذهِ الصفحات "هل أن من المعقول ان النساء يتوافقنّ على هدف واحد؟؟ وإذ يعتبر التحالف بأن هذا التساؤل غير شرعي وينتقص من النساء ويكرس مقولة المرأة عدوة المرأة المأخوذة عن النساء.[4]، والتي يتم توظيفها مع الأسف من البعض كتبرير لمحدودية مشاركة المرأة السياسية.

[3] من التعليقات التي تم توجيهها لمرشحة أعلنت نيتها لتشكيل قائمة نسوية هو تعليق احدى الناخبين عليها بقوله: **"ناقصهن رجل للكوته"**

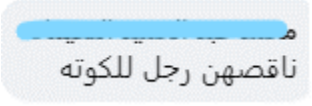

[4] **تساؤل الصفحة على موقع فيسبوك:**

كما رصد التحالف تعليقات على تشكيل القوائم التي تتضمن نساء بمثابة عنف انتخابي موجه للمرشحات على مواقع التواصل الاجتماعي لتكريس الصورة النمطية وإظهار صورة النساء لا داعي لهنّ في الحياة العامة والسياسية، وإن هذه الأدوار مقتصرة على الذكور دون الاناث، ومكان الاناث الأساسي هو الاعمال داخل المنزل[5].

---

[5] جانب من التعليقات على فيسبوك:

وبحسب الهيئة المستقلة للانتخاب يعرّف العنف الانتخابي ضد المرأة بأنه "أي فعل أو امتناع عن فعل (مادي أو معنوي) يهدف إلى حرمان المرأة أو إعاقتها عن ممارسة أي حق أو حرية من الحقوق المنصوص عليها في قانون الانتخاب، ويكون ذلك على أساس النوع الاجتماعي."

الدافع الذي يهدف التأثير على العملية الانتخابية أو نتائجها، وثانيا النوع الاجتماعي، عند ممارسة العنف الانتخابي ضد المرأة لأنها امرأة، وثالثا التأثير ويتضمن أنواعا عدة من العنف منها الجسدي، والمعنوي، والاقتصادي والإلكتروني[6].

وقد جرم قانون الانتخاب "العنف الانتخابي" الذي يمارس من قبل أي شخص قد يؤثر على إرادة الناخبين، من خلال محاولة العبث بصناديق الاقتراع أو بأوراق الاقتراع أو سرقة أي من الجداول أو أوراق الاقتراع أو القيام بأي عمل من شأنه المساس بسلامة الانتخاب وسريته[7].

كما يشمل العنف الانتخابي الموجه ضد الناخبين أي شخص يحاول منع شخص آخر من الدخول إلى مراكز الاقتراع أو التأثير على إرادة الناخبين بحملهم على انتخاب شخص معين دون غيره، وتوسع قانون الانتخاب الأردني وتعديلاته 2022 في مفهوم العنف الانتخابي ليشمل معاقبة الأشخاص الذين يشرفون على العملية الانتخابية.[8]

ولم يتوقف العنف الانتخابي على المرشحات عند تشكيل القوائم الى هذا الحد، بل أن بعض التعليقات وصلت إلى حالات "التنمر"، ويمكن تعريف التنمر والتسلط عبر الانترنت بأنه " ويمكن تعريف التنمر بأنه سلوك متعمد وعدواني يحدث بصورة متكررة ضد الضحية في الحالات التي يوجد فيها اختلال فعلي أو متصور في موازين القوة وتشعر فيها الضحية بالضعف والعجز عن الدفاع عن النفس، والسلوك غير المرغوب فيه مؤذ: فقد يكون جسديا، بما في ذلك الضرب والركل وإتلاف الممتلكات؛ أو لفظيا، مثل المضايقة والإهانة والتهديد؛ ونشر الشائعات والاستبعاد من المجموعة، وعادة ما يحدث التنمر دون استفزاز، ويشكل شكلا من أشكال عنف الأقران"[9].

بالإضافة إلى انتقاص من ترشح النساء لوحدهنّ في القوائم المغلقة مثل "بزبط تترشحن بدون محرم" و "كلام نواعم" و"مكان المرأة بيتها" ويقول إحداهم "كيف اتفقنّ" ها ويش عليهِ ما ودكن محرم" و "العوض

---

[6] الهيئة المستقلة للانتخاب: عناصر يجب توافرها لتحقيق عنف انتخابي ضد المرأة.
[7] المادة 61 من قانون الانتخاب لعام 2022.
[8] المادة 62 من قانون الانتخاب لعام 2022.
[9] تعريف التنمر والتسلط عبر الانترنت وفق الأمم المتحدة:
https://violenceagainstchildren.un.org/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B7-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA

بوجه الكريم" و "أكلنا هوا" وبالتعليق على صورة المرشحات الجماعية يقول أحدهم عبر الفيسبوك "ما في أحدث من هيك"، وآخر "والله ناقصات زلمه على الكوتا" ويقول آخر "هند وحده مش خالصين شو بدنا نعمل بالكوتات كلهم"؛ بالإشارة إلى هند الفايز وهي نائب أسبق في البرلمان الأردني إذ تميزت الفايز بقوة الشخصية والطرح الجريء تحت قبة البرلمان، مما دفع الكثير من المعلقين والمغردين على صفحات التواصل الاجتماعي تشبيه أي أنثى بهند الفايز، والحادثة التي وقعت بينها وبين النائب المتوفي يحيى السعود ضمن جلسات مجلس النواب عندما أراد اسكاتها حيث ال لها "أقعدي يا هند" الله لا يوفق اللي جاب الكوتا على المجلس".

ومنذ قوله "اقعدي يا هندي" و "الله لا يوفق اللي جاب الكوتا على المجلس" وأغلب الأشخاص يستخدموها كناية عن أن النساء قويات ويجب عليهنّ الجلوس في المنزل ومساومتهنّ في حقوقهنّ سواء بالترشح أو الانتخاب، ولكن ما يلفت النظر أن المجتمع يكون بحاجة النساء عند الانتخاب "الانتخابات الفعلية" وليست الانتخابات الداخلية، حيث انتشر مقطع صوتي على مواقع التواصل الاجتماعي يوم 2024/09/10 يتضمن مقطعًا صوتيًا لاحد الناخبين ويظهر من خلال المقطع بأنه عضو في حملة إحدى المرشحين، ويقول في المقطع الصوتي من أجل التصويت لمرشحه "صحوا النسوان" يجين ينتخبنّ[10].

وبالرغم من أن قانون الانتخاب نظم الدعاية الانتخابية وأساليبها وحدد مبالغ وسقوف لها ومدة محددة لها، إلا أن الكثير من القوائم المحلية والعامة لم تلتزم بوقت الدعاية الانتخابية، واستخدام الرموز؛ حيث ينص القانون الفقرة (أ) من المادة 20 لقانون الانتخاب لسنة 2022، على أن "تكون الدعاية الانتخابية حرّة وفقًا لأحكام القانون، ويُسمَح القيام بها من تاريخ قبول طلب الترشح، على أن تنتهي قبل 24 ساعة من اليوم المحدّد للاقتراع"؛ وإن فلسفة انتهاء الدعاية الانتخابية قبل 24 ساعة من يوم الاقتراع للدخول في مرحلة "الصمت الانتخابي" وهي المرحلة التي تمكن الناخبين والناخبات من اختيار المرشح والقائمة الذين ينون انتخابها، وحتى لا تؤثر على ارادتهم واختيارهم.

ولكن بالرغم من ذلك ونص القانون لم تلتزم القوائم وبشكل خاص القوائم العامة في المدة المحددة واستمرت في الدعاية الانتخابية الى قبل اغلاق صناديق الاقتراع بوقت قصير جدًا؛ حيث استمرت في ارسال الرسائل النصية على هواتف الناخبين إلى أن أغلقت صناديق الاقتراع.

الأمثلة التالية تبين رسائل SMS وصلت إلى هواتف الناخبين/ات يوم الاقتراع ويوم دخول مرحلة الصمت الانتخابي

[10] المقطع انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي.

- الصورة التالية رقم 1 تبين أن وقت ارسال الرسالة هو يوم الاقتراع بتاريخ 2024/9/10 عند الساعة 2.39 ظهرًا.

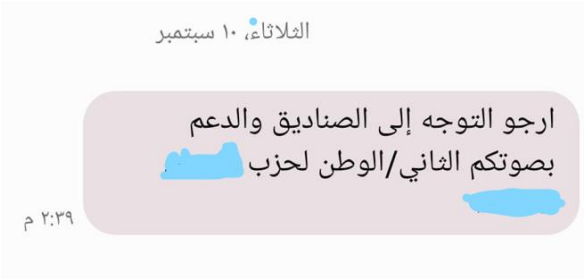

صورة رقم 1

- الصورة رقم 2 تظهر بأن الرسالة النصية وصلت إلى الهاتف يوم الاقتراع أيضًا الساعة 10.16 صباحًا.

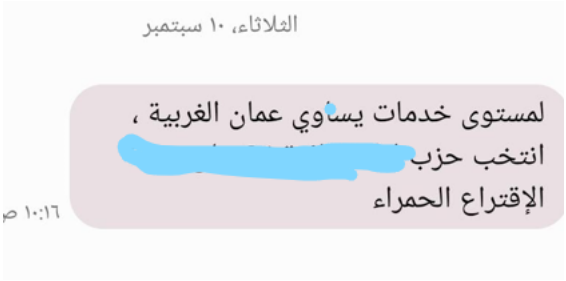

صورة رقم 2

- الصورة رقم 3 تظهر وصول الرسالة يوم الاقتراع عند الساعة 9.38 صباحًا.

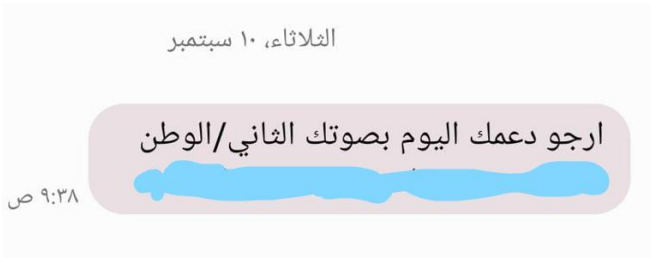

الصورة رقم 3

- الصورة رقم 4 تظهر وصول الدعاية الانتخابية يوم مرحلة الصمت الانتخابي وقبل فتح الصناديق بـ 24 ساعة في 2024/9/9 الساعة 5.03 مساءًا.

الصورة رقم 4

محتوى البرنامج الانتخابي

رصد تحالف المراقبة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي البرامج الانتخابية سواء تلك البرامج الانتخابية للقوائم المحلية المغلقة، أو البرامج الانتخابية للقوائم العامة المفتوحة "الحزبية"، حيث أقام في هذا الإطار جلسة ضمن الدراسة التي يتم إجراؤها في سياق برنامج الرقابة على الانتخابات، وخلال هذهِ الجلسة تم التركيز على البرامج التي تناولت قضايا الشباب والنساء ودورهم في الحياة العامة والسياسية.[11]

وقدم الدكتور رياض صبح مداخلة خلال الجلسة حلل خلالها مفاهيم حقوق الانسان وقضايا النساء والفتيات من خلال تحليل البرامج الانتخابية للقوائم الحزبية على النحو الآتي:

1- التيار الديمقراطي

- تكريس مفهوم المواطنة على اساس العلاقات التعاقدية بين الفرد والمجتمع والدولة بوصفها الحارس للنظام العام وتطبيق القانون الذي يقف امامه الجميع على قدم المساواة بصرف النظر عن الأصل والجنس والعرق والدين والموقع الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو الوظيفي دون تمييز، أو محاباة، وتمكين الشباب والنساء من الوصول إلى المواقع القيادية المتقدمة، وتحسين البنية التشريعية القانونية للمشاركة الفاعلة لهم ومحاربة كافة أشكال التمييز والإقصاء ضد المرأة وضمان حقوقها ودورها، وتنقية القوانين السارية من كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

2- حزب الميثاق

قدم حزب الميثاق في برنامجه الانتخابي نقاط أساسية في قضايا النوع الاجتماعي على النحو الآتي:

---

[11] عقدت الجلسة في جمعية معهد تضامن النساء الأردني بإدارة المديرة التنفيذية ومستشارة الجمعية الأستاذة إنعام عشا بالتعاون مع تجمع لجان المرأة الوطني الأردني وتمت استضافة كل من:

- الدكتور رياض صبح باحث ومستشار في قضايا حقوق الانسان / مداخلة بعنوان "قراءة في البرامج الانتخابية ضمن القوائم الحزبية من منظور النوع الاجتماعي
- الأستاذة ربى مطارنة الأمينة العامة لتجمع لجان المرأة الوطني الأردني/ مداخلة بعنوان "قراءة في البرامج الانتخابية للمرشحين والمرشحات من منظور النوع الاجتماعي
- الإعلامية تقوى البطوش إعلامية وناشطة في قضايا حقوق الانسان والنساء ومسؤولة فريق الرقابة محافظة الكرك. / مداخلة حول "العنف الانتخابي الأولي الذي تعرضت له المرشحات على مواقع التواصل الاجتماعي".

تمكين المرأة يعزز التنمية المستدامة:

- إلزام كافة المجالس المنتخبة والمعينة في القطاعين العام والخاص من أجل تحديد ما لا يقل عن% 40 من عضويتهم لتكون للمرأة.
- إصدار إحصائية سنوية لأهم أماكن عمل النساء الأردنيات ونسبتهم وقصص النجاح بينهم.
- إطلاق حملة توعوية مكثفة ومستمرة لتعزيز مكانة المرأة في المجتمع وللحد من أي ظلم ونمطية تتعرض لها.
- إلزام الشركات والمؤسسات بتطبيق نظام العمل المرن للسيدات من خلال أنظمة وتعليمات رقابية.
- تعديل كافة التشريعات من قوانين وأنظمة وتعليمات وأسس على كافة السياسات الحكومية لضمان حقوق المرأة وتمكينها بما لا يتعارض من
- قيم المجتمع الدينية والأخلاقية.
- إعطاء الأولوية للجمعيات والمنظمات النسائية لوطنية لتعزيز حقوقهن وتوفير الدعم اللازم لهن.

3- تحالف قائمة النهوض (البعث، حصاد، حشد)

- المساواة بين أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات دون تمييز في العرق أو اللون أو الجنس.
- المرأة هي نصف المجتمع ويجب أن تتمتع بالحقوق الكاملة والمساواة مع الرجل وأن يجري العمل لرفع مستواها وتحقيق الاطمئنان والكرامة لها.

4- حزب إرادة

- توفير بيئة عمل ملائمة ولائقة تضمن المساواة بين الجنسين (جزء من فقرة)

5- حزب جبهة العمل الإسلامي

- احترام كيان المرأة وحقوقها المشروعة، ودورها في تطوير المجتمع، في إطار الفضائل الإسلامية، وإفساح المجال أمامها، للمشاركة في الحياة العامة، وإتاحة الفرص لبروز القيادات النسائية في العمل السياسي.
- توفير عناية خاصة بالشباب من الجنسين، وإحاطتهم بالمناخ الملائم، في إطار من الأخلاق الإسلامية...الخ

6- طريقنا – الحزب الشيوعي

- (النظام الأساسي) تعزيز دور المرأة في المجتمع وفي جوانب الحياة المختلفة، وضمان حقوقها كاملة.
- البيان: إلغاء كل شكل من أشكال التمييز في القوانين ضد حقوق المرأة، وضمان حقها في العمل ومساواة الأجور مع الرجل.

7- حزب الاتحاد الوطني

- حماية حقوق المرأة الواردة في قانون الأحوال الشخصية وتمكين المرأة الأردنية في جميع نواحي الحياة سياسيً واقتصاديًا من أخذ مكانتها في المجتمع من خلال تشريعات واضحة وحديثة تحقق العدالة والمشاركة الحقيقية لها في المجالات كافة وإزالة أشكال التمييز والحد من العنف الأسري وضمان حقوقها في العمل والتقاعد ووصولها الى مواقع صنع القرار ورفع كل القيود التي تعطل عملها أو تعكس صورة سلبية عنها.

8- تحالف حزب نماء وحزب العمل

- نماء: تمكين المرأة وتعزيز دورها.
- العمل: السعي لتحقيق التنمية المستدامة لرسم خارطة طريق لمستقبل أفضل لا يشكل الفقر والجوع والمرض وعدم المساواة بين الجنسين تهديدا...

9- حزب الشورى

- تعزيز مشاركة المرأة وتفعيل دورها في المجتمع، والمحافظة على مكتسباتها وحقوقها المشروعة، واشراكها بالعمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي اسوة بالرجل، وضرورة مشاركتها بنسب عادلة في الحكومات والبرلمانات والأحزاب ومختلف مناحي الحياة.

10- حزب رؤية

- تمكين المرأة وتعزيز دورها في الإصلاح والمشاركة السياسية وبناء المجتمع وتحقيق التنمية على كافة الصعد.
- تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وفكريا بما في ذلك قطاع المرأة والطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة والشباب والعاطلين عن العمل لإشراك افراد المجتمع بشكل فاعل وتمكينهم من مواجهة تحدياتهم الاقتصادية، والاجتماعية، والعمل، والإنتاج.

11- تحالف الوحدويون والوطني الدستوري

- تفعيل دور الشباب والمرأة واستثمار طاقاتهم الإبداعية في بناء الدولة الأردنية الحديثة.
- المرأة ركن أساسي من أركان المجتمع يجب دعمها والارتقاء بها لحصولها على كافة حقوقها والدفع بها للمناصب القيادية في كافة المجالات.
- أن التعددية في العرق، أو اللون، أو الجنس، أو المنبت، وسيلة إثراء التجربة الوطنية والارتقاء بها إذا ما استثمرت للصالح العام في منأى عن الانغلاق والاستغلال المقيت.
- حماية الأسرة والأم والطفل.
- إن المرأة عنصر رئيسي في بناء المجتمع السوي، وهي صنو الرجل في الكرامة الإنسانية واستقلال الشخصية وحرية الإرادة ومن تعاونهما تقوم الأسرة المثلى والمجتمع الناجح. إن للمرأة دورًا فاعلاً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن تتاح لها الظروف المناسبة لممارسة ذلك الدور في إطار من المساواة في الحقوق والواجبات مع الرجل، دعوة

لتخندق الطرفين في موقفين متضادين، فيضع التعاون وتنعدم المودة، ويتحلل الرجل من مسؤوليته، وتصارع المرأة وحدها ظروف الحياة، وتضعف روابط الأسرة، ويفقد الأطفال الحضن الدافئ ومدرسة التربية الأولى والأهم.

- إن على الجميع أن يوفر للمرأة تربية وتعليمًا بنفس المستوى والمدى الذي يتوفر للرجل وأن يعينها على الوصول للمدرسة والمعهد والمنتدى والموقع المتقدم وفق كفاءتها واستعدادها، حتى تشارك بفعالية في الحياة العامة وتطلع على حركة المجتمع وشؤونه، كما إن عليه أن يوفر لها ظروف العمل التي تسمح بقيامها بواجبها دون تعارض أو انتقاص من مسؤوليتها عن البيت والأسرة والابناء.
- إن واجب الدولة توفير فرص العمل المنتج لكل مواطن ذكر أو أنثى دون تمييز وضمان الأجر العادل لهم.

12- حزب عزم

- يؤمن الحزب بأن النساء والشباب فئات مدركة لذاتها ومجتمعاتها تسمو على المنح والتعامل الاستثنائي الذي يمثله نظام المحاصصة الخجولة المعيق لنموها الطبيعي بدلاً من تمكينها لحجز مكانها الطبيعي الذي تستحق.

13- حزب الوطني الإسلامي

- تمكين المرأة وتعزيز دورها في العمل العام والعمل السياسي على وجه الخصوص.

14- حزب النهضة والعمال الديمقراطي

- تمكين المرأة وتعزيز دورها بكافة المجالات.

15- حزب العمال

- جميع الأردنيين متساويون أمام القانون في الحقوق والواجبات، بعيدا عن أي تمايزا فرعيًا: جنسية، أو دينية، أو طائفية، أو عرقية، أو جهوية، او مناطقية، أو طبقية، أو سياسية، أو فكرية، أو عمرية، أو جسدية، أو نفسية.
- النساء والشباب طاقة عظمى بحاجة الى منظومة سياسية اقتصادية اجتماعية تنموية تمكنهم من إطلاق تلك الطاقات واستثمارها على الوجه الأمثل، وهو ما يتطلب مراجعة شاملة للتشريعات والسياسات والبرامج لتمكين فئتي الشباب والمرأة من خدمة المجتمع.

16- حزب الوفاء الوطني

- دعم المرأة في الحياة العامة وتعزيز مشاركتها في تحمل المسؤوليات الاجتماعية والإدارية والسياسية مع مراعاة سلامة الأسرة وتماسكها وبناتها الاجتماعية وتعزيز دورها في المجتمع.
- محاربة التمييز بكافة الأشكال والعمل على النهوض بها في كافة المكونات الاجتماعية.
- إيلاء المرأة في المناطق الأقل حظا الاهتمام الأكبر بفرص التنمية والتشغيل.

17- حزب الأرض المباركة

- الأردنيون متساوون في الحقوق والواجبات ومنضوية بكافة شرائحهم تحت الراية الهاشمية (لم تذكر مفردة المرأة).

18- النهج الجديد

- تحقيق المساواة بين المواطنين بما يضمن تكافؤ الفرص وتحقيق المفاضلة على أساس الكفاءة، والقدرة، والعلم، والمعرفة. (لم تذكر مفردة المرأة)

19- التحالف القومي الديمقراطي الأردني (الشعلة، الحركة القومية، الغد، القدوة، المساواة، الشباب)

- (الشعلة) للنساء دور أساسي في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولا بد من تمكينهن في كل هذه المجالات.
- (الحركة القومية) لا يوجد ذكر للمبادئ سوى انها قومية.
- (الغد) المواطنة التي تعني تساوي المواطنين في الكرامة الإنسانية وأمام القانون في الحقوق والواجبات بدون أي تمييز بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة، هي الأساس في بناء المجتمع.
- نؤمن بأن المرأة هي نصف المجتمع وهي التي كانت شريكة بالإنجازات على مدار عمر المملكة الأردنية الهاشمية.
- العمل على تفعيل دور المرأة بالانضمام للأحزاب والمشاركة بالعمل السياسي والمشاركة بالانتخابات البرلمانية والبلدية ومجالس المحافظات ومجلس أمانة عمان وأي انتخابات أخرى من خلال الأحزاب.
- (القدوة) سيادة القانون والعدالة، وتكافؤ الفرص بين المواطنين، ومناهضة التمييز على أساس الدين، او العرق، أو اللون، أو الجنس، أو سواها من أسس التمييز.
- تعظيم ادور المرأة في بناء المجتمع وإبراز مساهمتها في قوى الإنتاج الوطني.
- (المساواة) تحقيق العدالة بين المواطنين دون تمييز.
- العمل على نيل المرأة كافة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- (الشباب) سيادة القانون والعدالة، وتكافؤ الفرص بين المواطنين، ومناهضة التمييز على أساس الدين، او العرق، أو اللون، أو الجنس، أو سواها من أسس التمييز.
- تعظيم ادور المرأة في بناء المجتمع وإبراز مساهمتها في قوى الإنتاج الوطني.
- تعزيز دور المرأة في بناء الوطن وتمكينها من أداء واجباتها والحصول على حقوقها.

20- حزب المستقبل والحياة الأردني

- الأسرة عماد المجتمع ودور المرأة مركزي كقوة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية في بناء الدولة والمجتمع.

21- حزب التنمية الأردني

- التأكيد على دور المرأة والشباب في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وممارسة دورهم الفاعل في بناء الوطن وخدمته.

22- حزب البناء الوطني

- دعم المرأة في الحياة العامة وتعزيز مشاركتها في تحمل المسؤوليات الاجتماعية والإدارية والسياسية وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية لها مع العناية بسلامة الأسرة وتماسكها وبنائها الاجتماعي.

23- حزب البناء والعمل

- الاهتمام بالشباب والمرأة ورعايتهم لتمكينهم من النهوض في مجتمعاتهم والمشاركة في البناء والتحديث وإزالة جميع الصعوبات والتحديات لضمان مساهمتها في بناء المجتمع وتربية الأجيال وحمايتها من جميع أشكال التمييز والعنف.

24- حزب العدالة والإصلاح

- الدعوة الى بذل المزيد من الاهتمام بالقطاع النسائي ليكون لهن دور فاعل في الحزب وتبني توجهاتهن وأهدافهن ليقمن في بناء المجتمع يدًا بيد مع إخوانهن الرجال أعضاء الحزب.

25- حزب تقدم

- يؤمن الحزب بالدور الريادي والمحوري للمرأة في جميع نواحي الحياة، ويؤكد ضرورة تمكينها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، وصولا للمكانة التي تستحقها بجدارة، فالمرأة نصف المجتمع ويشهد لها ما سطرته من إنجازات عبر تاريخ طويل من العمل الجاد والمضنى، ما يجعلها بحق صنو الرجل في مختلف الميادين والمجالات.

ترتيب المرشحات في بعض القوائم الحزبية وأوضاعهنّ داخل الحزب

منذ أن اشترط قانوني الأحزاب والانتخاب الترشح وفق القوائم المحلية والعامة، فإن القانون أيضًا اشترط للقوائم الحزبية آلية ترتيب المرشحين والمرشحات، فقد اشترط القانون أن تكون المقاعد الثلاثة الأولى من ضمنها امرأة، كذلك المقاعد الثلاث الثانية امرأة، وضمن أول 5 مقاعد شاب تحت سن 35 عام.

وبإلقاء الضوء على بعض الأحزاب وطريقة ترتيب المرشحات حيث جاءت بعضهنّ في المقعد الأول، وبعضهنّ الثالث، وبعضهنّ السادس، على النحو التالي:

- **حزب نماء وحزب العمل**

1- أعداد المرشحات: 9

2- ترتيب المرشحات: 19،25،28،36،38، 3،6،11،16

3- عضو مجلس تنفيذي امرأة

4- نائب الأمين العام امرأة

5- 51% من أعضاء الحزب اناث

6- 3 مساعدات للتربية وللمرأة والاعلام

- **حزب إرادة**

1- أعداد المرشحات:11

2- ترتيبهم: 34،34، 29 ،1،6،8،14،17،21،24،27،28

3- المرشحة رقم واحد على الكتلة الحزبية هي امرأة شابة

- **حزب الميثاق**

1- أعداد المرشحات: 10

2- ترتيبهن: 10،21،24،25،72،30،32،34، 3،6

مراقبة مراكز الاقتراع

استكمالا لعملية المراقبة على العملية الانتخابية يوم الاقتراع وما قبله ووصولًا لمرحلة المراقبة على الانتخابات في اليوم المخصص للاقتراع 2024/09/10، قام التحالف ضمن منهجية علمية بإجراء العملية الرقابة يوم الاقتراع وذلك من خلال:

- توزيع المراقبين عل مراكز الاقتراع وعددهم 200 مراقب ومراقبة
- تطوير نماذج العملية الرقابية: نموذج فتح الصندوق، نموذج مراقبة الاقتراع، نموذج الحوادث المهمة، نموذج اغلاق الصندوق، نموذج الفرز، نموذج حساسية مراكز الاقتراع لذوي الإعاقة

وتظهر نتائج عملية مراقبة فتح الصندوق ومركز الاقتراع من خلال المراقبين والمراقبات في مراكز الاقتراع، أن مراكز الاقتراع واسمائها هي نفسها المحددة سلف من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب وظهر ذلك من خلال مطابقة أسماء المراكز مع الكشوفات لدى مدراء المراكز ورؤساء اللجان الانتخابية، وكان هناك سهولة في الوصول إليها[12]، وفيما يتعلق بالوصول إلى مراكز الاقتراع غالبيتها كانت سهلة الوصول،

[12] أظهرت نتائج المراقبين والمراقبات أن نسبة سهولة الوصول إلى مراكز الاقتراع والفرز 99%، مع وجود لوحات ارشادية بنسبة 88% وعدم وجودها في بعض المراكز بنسبة 12%.

بالإضافة إلى توفر كافة المواد ذات العلاقة بالعملية الانتخابية، وقامت إدارة العملية الانتخابية في بعض المراكز بتعزيز المواد الانتخابية مثل الدفاتر الانتخابية للقوائم العامة والمحلية عند قرب انتهائها.

إلا أن بعض المراكز وبنسبة 12% من مجموع إجابات المراقبين كانت تخلو من اللوحات الارشادية وكان هناك صعوبة في الوصول إليها، وبعضها الآخر بنسبة 88% تحتوي على شواخص ارشادية لكن بعض هذه المراكز تتضمن شاخصة واحدة على باب المدرسة فقط، بالإضافة إلى حضور اللجان على المواعيد المحددة وتم فتح صناديق الاقتراع أيضًا عند بدء العملية الانتخابية الرسمية المعلنة، إلا أن هناك تقريبًا 2% من الصناديق تأخرت بسبب التأخر الإجراءات القبلية من قبل رئيس وأعضاء اللجنة؛ وكان شكل ومواصفات صندوق الاقتراع يتوافق مع صناديق الاقتراع المعلن عنها سلف، وحققت مبدأي الشفافية والسرية، وتم السماح للمراقبين بالاطلاع على أرقام الاقفال ومطابقتها، وقام جميع المتواجدين بالاطلاع والتحقق من خلو صندوق الاقتراع من أي أوراق انتخابية قبل اقفاله تمهيدًا لبدء العملية الانتخابية، وتم اعداد المحاضر ذات العلاقة وتم التوقيع عليها من قبل اللجنة وفي بعض المراكز قام المراقبين والمراقبات بالتوقيع عليها.

وأظهرت النتائج أيضًا أن مراكز الاقتراع احتوت بنسبة 15% مواد دعائية للمرشحين والمرشحات، وبنسبة 85% لم تحتو وإن كانت حاضرة فقد قام المعنيون بمنعها مثل قوات الأمن داخل المركز؛ وبنسبة 80.6% لم يتواجد أشخاص غير أعضاء وعضوات لجنة الاقتراع والفرز في المركز ومندوبي المرشحين والمراقبين المحليين والدوليين وذوي العلاقة، بينما تواجد بنسبة 19.4% غيرهم مثل الأمن، الصحافة.

مراكز الاقتراع المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة

لقد عمل التحالف من أجل تضمين المراقبة على الانتخابات وبشكل خاص المراكز المهيئة أو المخصصة ذوي وذوات الإعاقة بالاقتراع، بتدريب المراقبين والمراقبات على بعض الأسس الهامة التي يجب الانتباه لها عند وجود ذوي إعاقة في المراكز الانتخابية، وبالتشارك مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تم تطوير نموذج تحقق خاص باقتراع الأشخاص ذوي/ات الإعاقة، حيث احتوى النموذج على عدد من النقاط التي تعتبر نقاط أساسية لتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمراكز الانتخابية، وتمكنهم من الاقتراع، والمشاركة في العملية الانتخابية.

وفيما يتعلق **بالمتطلبات** الخاصة لذوي الإعاقة جاءت النتائج على النحو التالي: ملاحظة النتائج أدناه هي من خلال توزيع 123 مراقب/ة على المراكز الانتخابية.

الرقم	المتطلبات/ التحقق	متوفر	متوفر غير ملتزم بأداء دوره	غير متوفر

1	تم السماح لسيارات الأشخاص ذوي الإعاقة بالدخول إلى ساحة مركز الاقتراع	%68.2	6.5%	25.2%
2	متطوع أطلق عليهِ مرشد يلبس باج مخصص لمساعدة الناخبين/ت من ذوي الإعاقة	56.9%	7.3%	35.2%
3	تتوفر المنحدرات والمؤشرات الأرضية بما يضمن وصول الناخب/ة ذوي الاعاقة لداخل مركز وغرفة الاقتراع وصول الناخب/ة ذوي الاعاقة	69.9%	6.5%	23.7%
4	من مهام المرشد المخصص للأشخاص ذوي الاعاقة مرافقة الناخب في حال طلبه إلى غرفة الاقتراع	73.9%	4.8%	22.7%
	الأبواب والممرات الداخلية			
5	عرض باب المدخل الخارجي وأبواب غرف الاقتراع تكفي لمرور الكرسي المتحرك	%86.1	%4.8	%8.9
	اللوحات الارشادية			
6	اللوحات الارشادية موجودة داخل مراكز الاقتراع تبين مكان وجود المرشد الخاص بالأشخاص ذوي الاعاقة والمداخل والمخارج وأماكن صناديق الاقتراع في المراكز النموذجية	%56.9	%4	%39
	الوحدات الصحية المهيأة (الحمامات)			
7	يوجد وحدة صحية مهيأة مثبت على الباب الخارجي الرمز العالمي للأشخاص ذوي الاعاقة الحركية	%50.4	%9.7	%39.8

تشير النتائج السابقة إلى أن بعض المتطلبات المتعلقة بحساسية مراكز الاقتراع للأشخاص ذوي وذوات الإعاقة غير متوفرة، أو متوفرة، أو أنها متوفرة لكن غير ملتزم بأداء دوره؛ حيث أنها متباينة من متطلب إلى آخر، وبحسب الملاحظات التي وردت من المراقبين/ات من الميداني يوم الانتخابات 2024/09/10 تشير إلى ملاحظات نوعية؛ فمثلًا تعامل رؤساء اللجان مع ذوي الإعاقة كان بطريقة جيدة، وتم توفير مساعده لذوي الإعاقة الذي لا يتوفر معه مساعد/ة، وبعض المراكز توفر بها المصاعد، ولكن التي لم يتوفر بها مصاعد يقوموا بنقل الشخص على كراسي بلاستيك من أجل تمكينه من ممارسة حقه الانتخابي، ولكن ما يلفت النظر أن إحدى الأشخاص من ذوي الإعاقة من متلازمة داون مارس الحق الانتخابي خلاف قانون الانتخاب الذي يمنح الحق لكامل الأهلية بممارسة حقه الانتخابي.**، بالإضافة إلى أن مكان الاقتراع في الطوابق العليا حيث أن ذوي الإعاقة في بعض المدارس لم يتمكنوا من ممارسة حقهم الانتخابي بشكل مريح وسلس وحساس.

وفي بعض المدارس لا يوجد "مرشد" مخصص لذوي الإعاقة حيث أن الارشاد كان من قبل اللجان المتواجدة داخل المركز الانتخابي، وعدم توفر لوحات ارشادية حساسة لذوي وذوات الإعاقة.

الترتيبات التيسرية والأشكال الميسرة

الرقم	المتطلبات/ التحقق	متوفر	متوفر غير ملتزم بأداء دوره	غير متوفر
1	طاولات أو كاونترات الاقتراع بارتفاع منخفض يسمح للأشخاص مستخدمي الكراسي المتحركة وقصار القامة بالكتابة عليها بسهولة، وتكون مفرغة من الأسفل تتيح دخول الكراسي المتحركة من تحتها	%77.2	%4	%18.6
2	توفير مترجم لغة إشارة أو نظام للترجمة عن بعد باستخدام المكالمات المرئية	%30	%6.5	%63.4
3	سُمح بدخول المرافق الشخصي للمقترع ذو الاعاقة للمعزل الانتخابي	%78.8	%6.5	%14.6
4	اقتراع الشخص ذو الاعاقة بسرية بحيث لم يسمعه وهو يدلي بصوته لمرافقه أحد من الموجودين في غرفة الاقتراع	%82.1	%8.1	%9.7
5	قيام المقترع بوضع الورقة في الصندوق بنفسه	%74.4	%10.5	%14.6
6	وجود موظفين مدربين على اتيكيت التواصل مع الاشخاص ذوي الاعاقة	%47.9	%8.9	%43

المخالفات: هل لاحظت وقوع أي من المخالفات التالية

الرقم	هل لاحظت وقوع أي من المخالفات التالية	نعم	لا
1	إدلاء الشخص ذوي الاعاقة بصوته خارج غرفة الاقتراع أو خارج المعزل الانتخابي	%7.3	%92.6

2	محاولة منع المقترع ذي الاعاقة من الدخول مع مرافقة الشخصي	%6.5	%93.4
3	وقوع أي تنمر ضد المقترع بسبب إعاقته	%4	%93.4

وحسب الملاحظات النوعية التي وردت من الميدان يوم الانتخابات، أن غالبية الأشخاص ذوي الإعاقة حضر معهم مرافق، ولكن لم يؤخذ بعين الاعتبار السن وصعوبة الصعود إلى مراكز الاقتراع في الطوابق العلوية، بالإضافة إلى أن الذين لا يجيدون القراءة والكتابة كان يتم مساعدتهم إما من مرافق أو رئيس اللجنة الانتخابية، وفي إحدى الملاحظات الهامة التي كانت إدلاء الشخص ذوي الاعاقة بصوته خارج غرفة الاقتراع أو خارج المعزل الانتخابي جاءت بسبب عدم قدرة الناخب للوصول إلى صندوق الاقتراع لأنه بالطابق الأول، وهو غير مهيء لوصول ذوي وذوات الإعاقة الحركية الا بمساعده من رجال الأمن والحاضرين بالمدرسة.

رصد الحوادث المهمة

لقد رصد هذا النموذج أهم الانتهاكات التي حدثت في مراكز الاقتراع والفرز وبنسبة 64.3% من المراقبين شهدوا المخالفة شخصيًا بينما 35.7% لم يشهدوها شخصيًا، ومن بين المخالفات التي شهدها المراقبين/ات "الادلاء بشكل علني عند الخروج من صندوق التصويت"، بالإضافة إلى "حدثت مشادة كلامية حادة في مركز الاقتراع بين صحافية ومدير مركز الاقتراع بسبب رغبة الصحافية التصوير من خلال الهاتف ولقد استمر الحدث لمدة 10د وتدخلت الجهات الأمنية في ذلك.

والعديد من الناخبين كانوا يقومون بلفظ اسم المرشح بشكل علني منهم ما يتم ضبطه والآخر لم يتم ضبطه، وبعض الحالات تم تحويلها للمدعي العام، ومن أبرز المخالفات التي حملت طابع العنف " مشاجرة كلامية وكلام نابي بين الناخبات وأعضاء اللجان بسبب ان الناخبة لم تعرف صندوق اقتراعها ولم يقدم أحد من اللجان المساعدة".

ومن بين الحوادث المهمة التي تم رصدها والمخالفات النوعية هي "أحد كبار السن يستعين بقريب له للانتخاب حضروا معا وقام رئيس اللجنة والمراقبين بمنعه ومراقبته"، وتم رصد أخطاء إدارية عدد 2 خلال عملية الانتخابات * :لم يوقع رئيس اللجنة على أوراق اقتراع مرتين * .تم خلط الأوراق الانتخابية بين الصناديق مرة واحدة، بالإضافة إلى نسيان توقيع محضر الاقتراع حتى وقت متأخر.

وأكثر المخالفات النوعية التي تكررت هي "التصويت العلني" والتصوير بالهاتف" وشراء الأصوات خارج أسوار مراكز الاقتراع، ودخول الناخبين/ات يرتدون تيشيرت، أو فزت تحمل صور ودعايات انتخابية للمرشحين.

وضمن التساؤلات التي تم طرحها هي عن وجود تهديد أو ازعاج وكانت الإجابة هي 84.8% لا يوجد أي ازعاج او تهديد، 14.2% بوجود تهديد وازعاج، مثل قيام إحدى الأشخاص بالصراخ، ورفض استخدام الحبر الانتخابي، وازعاج للناخبات بسبب وجود المشاجرات، والمشاجرات بالصوت العالي والالفاظ النابية، وعدم تمكنهنّ من الوصول إلى مركز الاقتراع، ومن الملاحظات المهمة والنوعية الموجه ضد الناخبات " ازعاج بالكلام...عند حضور اي ناخبه تبدي اللجنة انزعاجها من حضور الناخبات بحجة انه متعب وانهم لا يريدون زيادة العدد؛ وبعض حالات الازعاج كانت في وقت معين عندما اشهرت احدى الناخبات لمن ستعطي صوتها بصوت عالي.

أما فيما يتعلق بعمليات بيع الأصوات فقد أفادت الإجابات أن 95.1% من المراقبين لم يشهدوا عمليات بيع أصوات بينما 4.9% شهدوا عمليات بيع أصوات، فقد كانت الأمثلة على النحو التالي " تم عن طريق تواجد شخص يحمل معه مجموعه من الهويات الشخصية وتجمع المواطنين حوله واشتبه بأنهم يتم شراء الأصوات لأحد المرشحين"، بالإضافة إلى "يوجد شراء اصوات لمرشحين في باصات المدارس على ابواب المدرسة واسوارها تم رصدها في استراحة الفطور بقيمة ٢٠ دينار للصوت"، "حالات الشراء كانت بأن الناخب يثبت تصويته للمرشح الفلاني لكي يتم قبض ثمن الصوت خارج أسوار المدرسة ويقوم أيضا بتصوير ورقة الاقتراع لأثبات ذلك مع بطاقته المدنية ويكون تنسيق مع شخص بالخارج عن طريق الواتساب".

وبنسبة 6.1% من مجموع الراصدين/ات أنه تم التضييق على الناخبات حيث أن بعض الملاحظات النوعية التي تم رصدها هي على سبيل المثال "كانت أحاديث بين رئيسة اللجنة والاعضاء بفرحهم بتأخر حضور الناخبات إلى صندوق الاقتراع وقالوا بصريح العبارة " خلي النساوين قاعدات بالدار نائمات هذا شعار الانتخابات"، وعند حضور اي ناخبه يبدون استيائهم وبعد خروجها يقولون "لو انهن يقعدن بالدار وينظفن يا رب الله يكثر غسيلهن وشغلهن" بازدراء وتهكم وتعليق على ان عمل النساء هو عمل رعائي ولا علاقة لهن بالانتخابات.

عملية الاقتراع

لقد استمرت عملية مراقبة الاقتراع منذ الساعة 7 صباحًا ولغاية الساعة 7 مساءًا لغاية اغلاق الصناديق، حيث أن اغلاق الصندوق كان في تمام الساعة 7 م ولم يتم عملية تمديد الاقتراع حسب قانون الانتخاب، الذي كان يسمح في السابق لمجلس الهيئة تمديد الاقتراع، وخلال عملية المراقبة قام مراقبو التحالف برصد

عدة أمور والتحقق منها، مثل التأكد من شخصية الناخب/ة، الهوية الثبوتية، ووجود اسم الناخب/ة في جداول الناخبين/ات، والتأشير على الاسم، والتحقق ان كان تم منع أي ناخب/ة من الاقتراع ضمن دائرته الانتخابية، أو أي محاولة للتأثير على إرادة الناخبات، والاخلال بمبدأ سرية الاقتراع وكل ما يتصل بـهِ مثل التصويت الجماعي، وطي ورقة الاقتراع، أو التصويت العلني وتصوير أوراق الاقتراع، ورش الحبر السري، ودخول أشخاص غير معنيون بالاقتراع إلى غرف الاقتراع، ووجود أي محاولة لعرقلة العملية الانتخابية، والتعرض بسوء لأي من لجان الاقتراع، وانتحال أي شخصية أخرى للتصويت المتكرر، وفي حال وجود اعتراض، وهل تم تغيير أي عضو من لجنة الانتخاب، إيقاف التصويت، ومع الإشارة إلى أن عدد الراصدين في هذا النموذج بلغ 277 راصد/ة.

من خلال عملية المراقبة التي قام بها المراقبين/ات ضمن التحالف تبين أن لجنة الاقتراع كانت تقوم بالتحقق من شخصية الناخب/ة حسب الأصول والتعليمات المتبعة، والتأشير على اسم الناخب/ة وعدم قبول أي وثيقة اثبات شخصية سوى هوية الأحول المدنية ووجود اسم الناخب/ة ضمن جداول الناخبين وبنسبة (متوسط حسابي) بلغَ 98%، ولكن إحدى الملاحظات النوعية حسب ما ورد من الميدان "في تمام الساعة 9:56 قامت ناخبة باستخدام جواز السفر للتصويت بحيث ان ابلغت اللجنة انها سالت ضابط الارتباط و تم السماح لها كونها لم تبلغ ال ١٨ سنة لإصدار الهوية ولكن لم تتأكد اللجنة بشكل مباشر من ضابط الارتباط و تم التصويت".

وفيما يتعلق بتسجيل اسم الناخب/ة ضمن السجل والتوقيع عليهِ بعد الانتهاء من عملية الاقتراع فقد بلغت النسبة (بمتوسط حسابي) 96%، وحسب الملاحظات التي وردت فقد تم التصويت من قبل ناخبة لم تظهر صورتها على الهوية المدنية في جهاز الحاسوب لكن اسمها موجود بالكشف الورقي؛ وفيما يتعلق بمنع أي ناخب/ة من الاقتراع فقد بلغ بمتوسط حسابي 94.75% وبحسب الملاحظات فقد كانت أسباب المنع مختلف وهي "انتحال شخصية شخص اخر"، "ناخب ليس صاحب الهوية الشخصية"، "اسم الناخب غير مدرج في جدول الناخبين"، "تم منع شخص مواليد سنة 2007 بسبب عدم وجود اسمه مع قائمة الناخبين"، "تم منع حالة وذلك بسبب انتهاء مدة صلاحية الهوية الشخصية".

ولم تحدث عملية التصويت الجماعي من مجموع المراكز التي تمت عملية المراقبة داخلها بنسبة 94.2%، والحالات الأخرى كانت تكون على شكل تواجد أكثر من شخص داخل المعزل الانتخابي وبنسبة 5.8%، والتصويت العلني، ولفظ اسم المرشح بصوت عالٍ، وبنسبة 9.7% كان هناك محاولة للتأثير على إرادة الناخبات، ومن الملاحظات التي وردت "دخول مرافق مع امرأة مسنة وقد قام بالتصويت عنها بالمعزل حيث هو من قام بالكتابة عنها ولم يقم بسؤالها عن المرشح الذي ترغب باختياره"، و "احدى الناخبات رفعت دفتر التصويت للمندوبة"، بالإضافة إلى "ناخبة اثرت على ناخبة اخرى حيث ذهبت اليها إلى العزل

واخبرتها بمن عليها ان تنتخب"، و "أتى احد المرشحين وقال لأحد الناخبين بأن يصوت له ويصوت لمن في القائمة عدا شخص واحد".

وفيما يتعلق بالتصويت العلني والاخلال بمبدأ سرية الانتخاب فقد بلغت النسبة 16.2% من خلال الملاحظات التي رصدها وبعضها مثل "حالات تصوير للاقتراع بالهواتف"، "اسم المرشح بصوت مرتفع"، "ادخال بطاقات مرشح"، "قامت ناخبه بتأشير لناخبه اخرى بتصويت على المرشح وقامت رئيسة اللجنة بطردها من القاعة".

وفيما يتعلق بسرية الاقتراع فإن أوراق الاقتراع كانت تطوى مسبقًا وإن لم يتم طيها يتم التنبيه من قبل رئيس/ة اللجنة، ويتم رش الحبر على أصبع الناخب حسب الأصول إلا أن بعض الحالات والتي تم الكشف عنها كانت تضع مواد على الأصبع كي لا يعلق الحبر على أصابعهم وهي مادة "الفازلين" أو الكريم"، وفيما يتعلق بعملية عرقلة سير الانتخاب فقد حدثت بنسبة 7% من خلال الناخبين أنفسهم فقد وردت بعض الملاحظات على سبيل المثال " تم رصد مشادة كلامية في صندوق رقم 160 بناءا على أقوال المنتخب كانت رغبته في الاستفسار، ولكن اللجنة طلبت منه الالتزام"، "مشادة كلامية حادة بين رئيس اللجنة و مقترعة بسبب ختم حبر الاقتراع (لم يتم بالشكل الكامل حسب كلام رئيس اللجنة مع الأخذ بعين الاعتبار وجود الحبر على اصبعها)".

وفيما يتعلق بالتعرض بالسوء لأي من لجان الاقتراع او أي شخص ذات علاقة داخل غرفة الاقتراع فكانت النسبة 4.3%، حيث أظهرت الملاحظات الواردة " رفع الصوت على لجان الاقتراع"، "أسلوب هجومي"، "مشادات كلامية مع اللجنة".

وتواجد قوات الأمن في مراكز الاقتراع من أجل التنظيم، والتدخل في حال وجود عدد كبير من الناخبين/ات وتنظيم الدور الانتخابي، وبنسبة 6.1% تواجدت قوات الأمن داخل غرفة الاقتراع وحسب الملاحظات الواردة "بسبب التأكد والتشييك وتفقد غرف الاقتراع واعداد الصناديق!!!".

إقفال صناديق الاقتراع

رصدت هذه الملاحظات من قبل 193 راصد/ة حسب الردود التي تم استقبالها من مختلف مراكز الاقتراع والفرز، وتضمنت عدد من النقاط المعينة، مثل السماح لفريق الرقابة بحضور اقفال وفرز الصناديق، ووجود أشخاص آخرون داخل غرف الاقتراع أثناء الفرز، واغلاق الصندوق حسب الساعة المحددة من قبل الهيئة، ووجود ناخبات عند اغلاق الصندوق، واحصاء وتثبيت أوراق الاقتراع وتصنيفها، وتطابق عدد اوراق الاقتراع المستخدمة مع عدد الناخبات المسجلات في الجدول الخاص الذي تعده لجنة الاقتراع والفرز على مدار مدة التصويت، بالإضافة إلى اعداد محضر نهاية الاقتراع.

وحسب النتائج الواردة أن لجان الاقتراع سمحت لفرق الرقابة بحضور اقفال الصناديق وعملية الفرز، حيث تم اغلاق صناديق الاقتراع بالأوقات المحددة سلف بنسبة 89.1%، و10.9% لم يتم اغلاقها بالمواعيد المحددة، بسبب وجود ناخبين/ات داخل أسوار مراكز الاقتراع، وغرف الاقتراع، وغالبيتهنّ ناخبات.

وعند بدء عملية الاغلاق والاستعداد لعملية الفرز تواجد الأشخاص المعنيون مثل اللجان، المراقبون، مندوب المرشح/ة، ومن ثم قامت لجنة الفرز بتثبيت واحصاء عدد الأوراق، التي لم تستعمل، التي ألغيت، التي أتلفت لسبب ما، وتطابق عدد الأوراق المستخدمة مع عدد الناخبين/ات المسجلين في الجدول الخاص المعد مسبقًا للناخبين/ات، وتم اعداد محضر نهاية الاقتراع والتوقيع عليهِ من الحاضرين واللجنة.

عملية الفرز

بدأت عملية الفرز بعد اغلاق صناديق الاقتراع مباشرة والتحقق من أوراق الاقتراع وتصنيفها واعداد محضر نهاية الاقتراع، واستمرت عملية الفرز في بعض المحافظات لساعات متأخرة، وبعضها إلى يوم، وبعد الانتهاء من الفرز في مركز الاقتراع والفرز، تم تفريع النتائج على محاضر الفرز الأولية، وإرسالها إلى مراكز التجميع النهائية، حيث تضمنت مراكز التجميع النهائية في المحافظات لجان انتخاب عملت على تجميع المحاضر من كافة مراكز الاقتراع والفرز، ومن ثم اعلان النتائج النهائية للفائزين في انتخابات مجلس نواب 2024.

وخلال عملية الفرز التي تم رصدها من قبل 168 راصد/ة موزعين على مختلف المراكز في المحافظات، حيث سمح لكافة فرق الرقابة حضور إجراءات الاقفال، وحضور إجراءات فتح صناديق الاقتراع تمهيدًا للبدء بفرزها بنسبة 94% من مجموع المراكز التي تمت مراقبتها، و6% لم يحضر مندوب عن حزب/ مرشح/ة، وتضمنت لجان الفرز نساء بنسبة 76.8%، و23.3% لم تتضمن اللجان نساء، وأظهرت أيضًا النتائج أيضًا أن 77.4% من فريق الرصد ومندوبي المرشحين/ات كانوا من النساء، وبنسبة 4.2% تم استبعاد بعض المعنيون عند بدء الفرز بسبب خروجهم ودخولهم إلى القاعة أثناء عملية الفرز.

وفيما يتعلق بمطابقة اعداد الأوراق بمحضر فتح الصندوق أشار المراقبين/ات أنه تمت مطابقة العدد عند الانتهاء من إحصاء عدد أوراق الاقتراع داخل الصناديق، مع الأوراق غير المستخدمة عند الانتهاء من اعداد محضر لبداية الفرز، وبوجود الكاميرات مثبته بشكل واضح "العدسة" على أوراق الفرز، حيث قرأ رئيس اللجنة الأسماء المدونة على ورقة الاقتراع بوضح وتأنٍ أمام وعلى مسمع الحضور، ومن بين الملاحظات الواردة عند قراءة الأسماء أثناء عملية الفرز هي اعتراض البعض أن عملية الفرز بطيئة جدًا، ثم بدأت تُقرأ الأسماء بشكل سريع، وفي بعض الأحيان بطريقة غير واضحة، مما أدى إلى حدوث مشادات كلامية بين رئيسة القاعة واحدى مندوبي المرشحين.

وعبر بنسبة 3% من الراصدين/ات أن اللوحة المخصصة لتسجيل الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة وكل مرشح/ة لم تكن ظاهرة أمام الحضور بوضوح، حيث أن بعض الملاحظات الواردة أفادت بأن "وجود مشكلة في حجم الاوراق وجودتها حيث عدم تجهيز قائمة مطبوعة للقائمة المحلية صعبت عملية الفرز وبطأتها" و"كان ترتيب القاعة عشوائي وليس الجميع باستطاعتهم مشاهدة كل الفرز الحاصل"، وأفاد 1.8% من المراقبين بأنه تمت إعادة الفرز مرتين للقائمة المحلية بسبب وجود خطأ بالتسجيل، وعند الانتهاء من الأوراق التي يتم قراءتها كانت يعاد ترتيبها ووضعها فوق بعضها مصنفة "أوراق صحيحة، أوراق بيضاء، أوراق باطلة".

وفيما يتعلق بالمرشحات النساء وحسب قانون الانتخاب المعدل 2022 إذ خيّر القانون المرشحات بالترشح إما مسار كوتا، أو مسار تنافس، وعليهِ كان العضو الذي يقرأ الأسماء بنسبة 50% يستخدم عبارة "مرشحة كوتا نسائية كتعبير عن المرشحات النساء"، وبنسبة 50% لم تستخدم.

وبنسبة 17.3% تم الاعتراض من قبل الحضور على بعض أوراق الاقتراع وبحسب الملاحظات كان الاعتراض يتم على طريق الاحتساب مثلًا "عند تداخل علامة الصح بين المرشحين بسبب وجود العلامة بشكل كامل عند مرشح وظهر جزء بسيط عند مرشح آخر"، "أحد الحضور انتبه إلى أن الورقة فيها اقتراع لأكثر من كتلة وأخر انتبه إلى أنه هناك صوت لم يحسب اثناء الفرز للمرشحين"، "أحد المندوبين اعترض على أن الصوت يأتي للشخص من الكتلة وليس الكتلة كامله"، وتم تثبيت هذهِ الاعتراضات ورقيًا وخطيًا من قبل اللجنة.

وبنسبة 10.1% تم ابطال بعض أوراق الاقتراع أثناء الفرز، حيث أن بعضها كانت مؤشرة على أكثر من كتلة، وبعضها بيضاء، وبعضها طريقة اقتراع غير صحيحة، "العديد من الأوراق كانت باطلة نتيجة العبث فيها من قبل الناخبين بكتابة عبارات وتواقيع وأسماء علنية"، "التأشير لأكثر من قائمه، وكتابة على احداها لا أحد يستحق"، وبعضها "عدم القدرة على قراءة التأشير للقائمة أو المرشح المؤشر عليها.

وبعد الانتهاء من عملية الفرز في مراكز الاقتراع والفرز تم تسليم كافة الوثائق الانتخابية فورًا للجنة الدائرة الانتخابية بنسبة 95.2%، وبعضها وبنسبة 4.8% تأخر التسليم بسبب إعادة الفرز لخربطة الاعداد والاحصاء للأوراق الكلية.

النتائج الرئيسية

تعتبر هذهِ النتائج هي ملخصًا للنتائج الرئيسية أعلاه وتحليلها والتي تم الحصول عليها من قبل الفريق الميداني الأساسي لعلمية مراقبة الانتخابات منظور النوع الاجتماعي وهي على النحو التالي:

1- الاخلال بمبدأ سرية الاقتراع مثل تصوير دفاتر الاقتراع، التصويت العلني، التصويت الجماعي في بعض الدوائر الانتخابية
2- توجيه سؤال مباشر من قبل مندوب المرشح/ين لمن تم التصويت على مرأى الجميع.
3- في بعض المراكز عدم وجود (المتطوع/ة) من قبل الهيئة المستقلة للأشخاص ذوي الإعاقة
4- واجه بعض المراقبين/ات عراقيل حالت من تسليم النماذج المطلوبة بالوقت المناسب حيث تم منعهم من الدخول صباحا الى مركز الاقتراع رغم ابرازه للهوية المراقبة وتم ادخاله بعد نصف ساعة بعد التأكد ومنع اخر من الدخول وحضور عملية الفرز الاولي.
5- تم التسجيل العديد من المخالفات في مدرسة صبحا الثانوية للبنات مثل (انتحال شخصية/ التصويت العلني /الشراء العلني/ التصويت الجماعي).
6- رصد حالات بيع أصوات في مختلف المحافظات والدوائر الانتخابية التي تمت عملية المراقبة فيها خارج مراكز الاقتراع.
7- بعض المراكز كان يتم التدخل في إرادة الناخب/ة وبعض منها من قبل أعضاء لجنة الانتخاب، وكان يتم التصوير بالهواتف ورئيس اللجنة لا يتخذ أي إجراء.
8- بعض مراكز الاقتراع كان يتم توقف الاقتراع لأسباب محددة مثل "الصلاة، الأكل، الاستراحة"، وفي مركز محدد تم خروج كافة أعضاء اللجنة من غرفة الاقتراع وبقي المراقب من أجل الصلاة.
9- قيام بعض الناخبين/ات بانتحال شخصيات أخرى من أجل الانتخاب المتكرر، ولكن تم كشفها، وبعض الحالات تم تحويلها للنائب العام.
10- العنف الانتخابي، تعرض العديد من المرشحات/ الناخبات للعنف الانتخابي من قبل الناخبين وبعض أعضاء اللجان، حيث أن بعض الملاحظات التي وردت هي استياء بعض أعضاء اللجان من قدوم ناخبات للانتخاب ووصمهنّ بأنهنّ لا ينفعنّ للسياسة ويجب عليهنّ الجلوس بالمنزل والعمل بالمنزل فقط.
11- انتهاك فترات الصمت الانتخابي والاستمرار بإرسال الدعايات الانتخابية لغاية اقفال صناديق الانتخاب من قبل القوائم المحلية والحزبية على شكل رسائل نصية.
12- بعض المراكز كان يتم السماح للمندوب بالدخول إلى مراكز وغرف الاقتراع مرتديًا "فزت" يحمل صورة واسم المرشح/ة.

13- بعض المقترعين ليس لديهم ضرورة واضحة حول آلية وكيفية الاقتراع بنظام القوائم.
14- تأخر بعض مراكز الاقتراع في فتح صناديق الاقتراع لأكثر من نصف ساعة مما أدى إلى تأخر العملية الانتخابية.

التوصيات

1- ضمان سرية الاقتراع:

- ينبغي على الهيئة المستقلة للانتخاب وضع ضوابط صارمة تمنع التصوير داخل مراكز الاقتراع، وتوفير آليات تمنع التصويت العلني والجماعي لضمان مبدأ السرية.
- تدريب العاملين والمراقبين في مراكز الاقتراع على أهمية سرية التصويت وطرق الحفاظ عليها.

2- الحماية من التأثير غير المشروع:

- منع أي مداخلات أو أسئلة مباشرة من المندوبين للناخبين داخل مراكز الاقتراع، ومحاسبة المخالفين فوراً.
- تطبيق خاص باستقبال شكاوى الناخبين والمرشحين بخصوص أي ممارسات عنيفة أو تحيزات، مع رصد وتصنيف التعليقات ذات الطابع العدائي التي تتعرض لها النساء أو الأشخاص من ذوي الإعاقة.

3- توفير الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة:

- تعيين متطوعين مؤهلين في جميع مراكز الاقتراع لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان ممارسة حقهم في التصويت بشكل مستقل وميسر.
- توفير وسائل نقل أو تسهيلات للدخول إلى مراكز الاقتراع للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان وصولهم بسهولة.
- انتخاب ذوي الإعاقة وكبار السن لا بد أن يكون في الطابق الأرضي من مراكز الاقتراع لسهولة الوصول الى صناديق الاقتراع.

4- تحسين إجراءات الدخول للمراقبين:

- وضع بروتوكول موحد لعمليات الدخول للمراقبين من الهيئة المستقلة للانتخاب، يشمل توجيه اللجان بضرورة تسهيل دخولهم لضمان متابعة عملية الاقتراع منذ البداية.
- تقديم دورات تدريبية للموظفين حول دور المراقبين وأهمية تعاونهم معهم في سبيل النزاهة.

- تطوير تطبيق يمكن للمراقبين استخدامه للتحقق السريع من هوياتهم وتقديم التقارير الفورية، مما يسهم في تسهيل إجراءات الدخول وتسليم النماذج المطلوبة دون تأخير.

5- مواجهة شراء الأصوات:

- تنفيذ حملات توعية وطنية تسبق الانتخابات لتوعية الناخبين بخطورة بيع الأصوات على ديمقراطية الانتخابات ونتائجها.
- تعزيز وجود فرق مراقبة بالقرب من مراكز الاقتراع للحد من بيع الأصوات واتخاذ إجراءات قانونية صارمة بحق المخالفين.

6- تعزيز الإجراءات ضد التلاعب بالإرادة الانتخابية:

- منع استخدام الهواتف داخل غرف الاقتراع، وتعيين مشرفين مستقلين للتأكد من عدم تدخل أعضاء اللجان في إرادة الناخبين.

7- تحسين انتظام عملية الاقتراع:

- توجيه اللجان لتجنب وقف عملية الاقتراع لأسباب غير ضرورية (كالصلاة أو الاستراحة) لتفادي التأخير وضمان سلاسة العملية.
- تعيين أعضاء بديلين للتناوب خلال أوقات الصلاة والاستراحة لتفادي تعطيل الاقتراع.
- زيادة عدد مراكز الاقتراع في المناطق التي تشهد اكتظاظ في نسب التصويت.

8- الاخذ بعين الاعتبار مساحة غرفة الاقتراع والفرز حيث من الضروري أن يكون حجم الغرفة كبير ومناسب للعاملين/ات والناخبين/ات الموجودين

9- مكافحة العنف الانتخابي ضد النساء يوم الاقتراع:

- إطلاق حملات توعية للمجتمع ولأعضاء اللجان على ضرورة احترام حق المرأة في المشاركة السياسية دون تعرضها للتنمر أو الاستهانة.
- تفعيل آلية لتقديم الشكاوى للنساء اللاتي تعرضن للعنف الانتخابي، وضمان حماية المبلغين وسرية شكاويهم مثل توفير صناديق شكاوى في كل مركز اقتراع.

10- احترام فترات الصمت الانتخابي:

- وضع عقوبات صارمة على القوائم والأحزاب التي تنتهك الصمت الانتخابي، وتطبيقها بحزم.

- مراقبة الرسائل النصية والترويج الانتخابي خلال فترة الصمت الانتخابي واتخاذ إجراءات فورية بحق المخالفين.

- **تطوير** برنامج تلقائي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لإيقاف الإعلانات الرقمية المرتبطة بالانتخابات بعد بدء فترة الصمت الانتخابي، بحيث يمنع إرسال الرسائل الترويجية، ويوفر تقارير حول مدى الالتزام بفترة الصمت الانتخابي.

11- تعزيز الوعي حول نظام القوائم الانتخابي:

- تنفيذ حملات توعية للناخبين حول كيفية التصويت بنظام القوائم العامة، والمحلية وأهمية هذا النظام، من خلال الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

- توزيع منشورات توضيحية حول آلية الاقتراع في مراكز الانتخاب نفسها لضمان وضوح العملية.

12- الالتزام بمواعيد فتح مراكز الاقتراع:

- التأكد من وصول كافة المستلزمات والكوادر لمراكز الاقتراع في وقت مبكر من يوم الانتخاب، لضمان فتح المراكز في الموعد المحدد.

- إعداد خطط بديلة لمواجهة أي تأخير غير متوقع والعمل على تصويب الوضع في أسرع وقت ممكن.